الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: بنوك

أثر تطبيق معايير بازل III على الأداء المالي للبنوك

دراسة تطبيقية لبنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر للفترة 2010 – 2015

من إعداد الطالبات:

- ✓ عبلة بريكي
- ✓ كوثر حطابي
- ✓ سعاد قروي

تحت إشراف الأستاذ:

د/ عبد الحق بوقفة

لجنة المناقشة

عدنان محيريق	أستاذ محاضر صنف – ب –	رئيسا
عبد الحق بوقفة	أستاذ محاضر صنف – ب –	مشرفا ومقررا
سمية دربال	أستاذ مساعد صنف – أ –	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

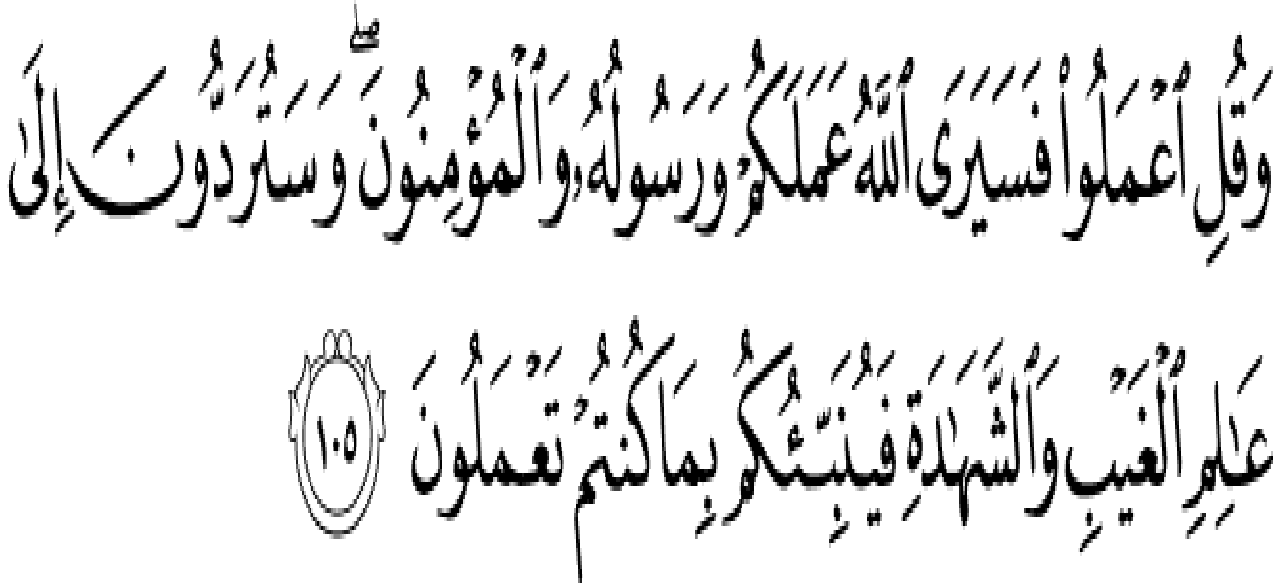
وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾

(سورة التوبة الآية 257)

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من ذكرها الله في كتابه،وسهرت الليالي في رعايتي

وقرة عيني أمي...

والى من رباني وكان بجانبي سندا لي وعونى في الدنيا أبي الغالي...

والى جدتاي الغاليتين حفظهم الله..

والى أخواتي: هادية، حكيمة، وهيبة، زهية، شروق، وأخي عبد اللطيف وأخي الصغير رامي جمال..

والى خالاتي وأخوالي كل واحد باسمه وعمي وزوجته وأولاده، وعماتي كل واحدة باسمها..

والى من علموني معنى الصداقة والوفاء رفقات دربي: سعاد، كوثر، ووسام، ومنال..

عبلة

Mustapha.md

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أعز الإسلام والمسلمين إلى رب

العرش العظيم لجلال وجهه وعظمة سلطانه سبحانه جلا في علاه .

إلى نبي خير امة أخرجت للناس حبيبي وشفيعي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى من باسمه أحيا من حمل عناء التربية لتوصيلنا إلى أعلى المراتب واسماها أبي العزيز

إلى رمز المحبة ونبع العطاء من صبرت على عناءنا ولم تبخل في إعطائنا أمي الغالية

إلى سندي في الحياة معبد طريقي للأمام إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى من سرت بجوارهم طيلة سنوات الدراسة إلى من تقاسمت معهم أحلى السنوات

صديقاتي العزيزات الجبارية، سعاد ، عبلة ، وسام، عائشة ، هاجر ،صبرينة ، حياة.

إلى كل من تصادفنا معهم طيلة المشوار الدراسي ولاقتنا بهم الحياة،

إلى دفعة ماستر بنوك 2017، اهدي ثمرة هذا الجهد .

كوثر

MeSmah.net

الإهداء

أهدي بحثي هذا إلى:

الذي قال تعالى فيهما:

واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

صدق الله العظيم

الماس الذي لا ينكسر... نبع العطاء الذي زرع الأخلاق في داخلي...

وعلمني طريق الارتقاء... إلى أبي الطيب

الزهرة التي لا تذبل ... نبع الحنان... التي سندتني ووقفت إلى جانبي

حتى وصلت إلى هذه المرحلة من التقدم والنجاح...

إلى من تعجز الكلمات عن وصفها وتسكن أمواج البحر لسماع اسمها...

إلى أمي الحبيبة...

والى جميع الأهل والأقارب...

ملائكة الأرض شقائق النعمان... الذين احتضنوني ووزعوا الورد في طريقي...

إلى أشقائي وشقيقتاي..

رفقاء الدرب.. بنات المستقبل.. إلى روح واصدق.. وأنبل البشر..

صديقاتي: وسام، عبلة، كوثر، منال...

والى الروح التي سكنت قلبي أميري

سعاد

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين نحمده على نعمه ونشكره سبحانه على توفيقه لنا في انجاز وإتمام هذا العمل

فربنا أوزعنا أن نشكر نعمتك التي أنعمت بها علينا وعلى والدينا وأن نعمل صالحا

ترضاه وأدخلنا برحمتك في عبادك الصالحين. فالحمد لله حتى ترضى والحمد لله إذا رضيت

والحمد لله بعد الرضاء.

اللهم أقبل العمل مع قلته والجهد مع ضآلته، والسعي مع شوائبه، عز جاهك وجلّ

ثنائك ولا إله إلا أنت.

والصلاة والسلام على خير الأنام الذي بعث بالرحمة والسلام، وعلى آله الأخيار، أما بعد:

نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل " بوقفة عبد الحق " الذي كان لنا نعم السند في انجاز هذا العمل ولم يبخل علينا بأي جهد وأفادنا بملاحظاته وتوجيهاته القيمة.

كما لا يفوتنا أن نشكر اللجنة المناقشة لهذا العمل، وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الشهيد حمّة لخضر بالوادي، وإلى كل من مدنا يد العون.

والى كل من قدم لنا يد العون ولو بكلمة تشجيع أو دعاء لهم منا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

الطالبات

ملخص:

تعتبر مقررات لجنة بازل III آخر معايير تطرحها اللجنة والتي تركز بدورها على الجانب المالي للبنك وتوفير السيولة به التي تعتبر المحرك الأساسي لعملياته وبذلك ضمان مكانة عالية داخل الجهاز المصرفي ، كذلك توصي اللجنة من التركيز على تقييم الأداء للبنوك باعتباره احد المنبئات لتجنب المخاطر ويتم هذا التقييم من خلال تطبيق عدة نسب ومؤشرات تترك الأثر الايجابي ورائها وبذلك الرفع من مكانة الجهاز المصرفي وريادته عالميا إن تم تطبيق تلك المعايير بفعالية. وسنتطرق في دراستنا هذه إلى التعرف على تقييم الأداء داخل الجهاز المصرفي وكذلك الأثر الذي تخلفه معايير لجنة بازل خاصة الثالثة منها في تقييم الأداء في البنوك التجارية.

وتهدف الدراسة إلى تحديد الأثر الذي تخلفه معايير لجنة بازل III على الأداء المالي للبنوك التجارية من خلال التحديثات التي جاءت بها على مؤشري كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي، والتي تم تحديده من معالجة البيانات المالية المتعلقة بالبنكين بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر الخاصة بهذه المؤشرات وذلك باستخدام برنامج spss، وفي نهاية الدراسة توصلنا الى نتائج عديدة كان أهمها أن لهذه المعايير اثر سلبي على مؤشر الكفاية واثر ايجابي على نسبة الرفع المالي.

الكلمات المفتاحية: لجنة بازل III، تقييم الأداء المالي، معدل كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي.

Résumé:

Les décisions du Comité de Bâle III Les critères présentés par la Commission, qui met l'accent à son tour sur le côté financier de la banque et de fournir sa liquidité, qui est le moteur principal de ses opérations et assurer ainsi un statut élevé au sein du système bancaire, le Comité recommande également que l'accent mis sur la performance des banques évaluées comme l'un des facteurs prédictifs afin d'éviter le risque est cette évaluation de en appliquant plusieurs rapports et indicateurs d'impact positif et laissent derrière eux et ainsi élever le statut du système bancaire et le leadership mondial qui a été l'application de ces normes de manière efficace. Nous examinerons cette étude afin d'identifier la performance au sein du système bancaire ainsi que l'évaluation et l'impact du Comité de Bâle sur le troisième critère spéciaux, y compris l'évaluation de la performance des banques commerciales.

L'étude vise à déterminer l'impact des normes de Bâle III sur la performance financière des banques commerciales à travers les mises à jour qui est sorti sur les indices de adéquation des fonds propres de levier financier et le rapport, qui a été déterminé à répondre aux états financiers relatifs à Balbnkin Banque Nationale du Koweït et Al Baraka Bank Algérie pour ces indicateurs, afin en utilisant le programme SPSS, et à la fin de l'étude, nous avons atteint de nombreux résultats, le plus important que ces critères suffisamment l'impact négatif sur l'indice et un impact positif sur le ratio de levier financier.

Mots-clés: Comité de Bâle III, l'évaluation de la performance financière, le ratio d'adéquation des fonds propres, ratio de levier financier.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة

الإهداء

الشكر والعرفان

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال و الجداول

فهرس الملاحق

المقدمة أ . و

الفصل الأول: الإطار النظري لاتفاقية بازل III والأداء المالي للبنوك التجارية

مقدمة الفصل **08**

المبحث الأول: نظرة حول لجنة بازل وتقييم الأداء المالي للبنوك **09**

المطلب الأول: لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية **09**

الفرع الأول: ماهية لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية **09**

الفرع الثاني: ظهور لجنة بازل الثالثة III ومعاييرها والآثار المتوقعة لها **13**

الفرع الثالث: واقع تطبيق معايير لجنة بازل الثالثة III **18**

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية **24**

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية **24**

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك **26**

الفرع الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي **28**

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالموضوع **37**

المطلب الأول: دراسات سابقة للموضوع **37**

الفرع الأول: الدراسات العربية **37**

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية **42**

المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية **46**

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 46
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 47
خلاصة الفصل 49
الفصل الثاني: الأداء المالي لبنك الكويت الوطني وبنك بركة الجزائر اثر تطبيق معايير لجنة بازل III
مقدمة الفصل 51
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 52
المطلب الأول: الطريقة المتبعة 52
الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة 52
الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات 54
الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها 55
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة 59
المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية 60
المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية 60
الفرع الأول: نتائج دراسة بنك الكويت الوطني 60
الفرع الثاني: نتائج دراسة بنك البركة الجزائر 64
المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية 69
الفرع الأول: تحليل النتائج لبنك الكويت الوطني 69
الفرع الثاني: تحليل النتائج لبنك البركة الجزائر 71
خلاصة الفصل 75
الخاتمة 77
قائمة المراجع 82
الملاحق 88

فهرس الأشكال والجداول والملاحق

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني	55
02	نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني	56
03	نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر	58
04	نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر	59

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المتطلبات الجديدة لرأس المال والاحتياطات وفق مقررات بازل III	15
02	تطبيق بازل III في مجموعة الدول الأعضاء نهاية سبتمبر 2012	21
03	مؤشرات الأداء المالي لبنك الكويت الوطني خلال الفترة 2010- 2015	55
04	مؤشرات الأداء المالي لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2010- 2015	58
05	كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني خلال الفترة 2010- 2015 بافتراض وجود وعدم وجود بازل III	60
1-5	جدول معاملات الثقة عند مستوى الثقة 95% لمتغيرات نموذج كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني	61
2-5	جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني	62
3-5	ملخص نموذج دراسة المتغيرات المتعلقة بنموذج كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني	62
4-5	جدول معاملات الثقة عند مستوى الثقة 95% لمتغيرات نموذج نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني	63
5-5	جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني	64
6-5	ملخص نموذج دراسة المتغيرات المتعلقة بنموذج نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني	64
06	كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2010- 2015 بافتراض وجود وعدم وجود بازل III	65
1-6	جدول معاملات الثقة عند مستوى الثقة 95% لمتغيرات نموذج كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر	65
2-6	جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر	66
3-6	ملخص نموذج دراسة المتغيرات المتعلقة بنموذج كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر	67
4-6	جدول معاملات الثقة عند مستوى الثقة 95% لمتغيرات نموذج نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر	67
5-6	جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر	68
6-6	ملخص نموذج دراسة المتغيرات المتعلقة بنموذج نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر	69

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	التقرير السنوي لسنتي 2010 و 2011 لبنك الكويت الوطني	**88**
02	التقرير السنوي لسنتي 2012 و 2013 لبنك الكويت الوطني	**88**
03	التقرير السنوي لسنتي 2014 و 2015 لبنك الكويت الوطني	**89**
04	التقرير السنوي لسنتي 2010 و 2011 لبنك البركة الجزائر	**90**
05	التقرير السنوي لسنتي 2012 و 2013 لبنك البركة الجزائر	**91**
06	التقرير السنوي لسنتي2014 و 2015 لبنك البركة الجزائر	**91**

المـقـدمـــة

1. تمهيد

إن التطور في القطاع المالي والمصرفي في ظل المفاهيم الجديدة جعل منه عرضة للعديد من المخاطر والأزمات وذلك ما ينعكس بشكل فوري وواضح على الاقتصاد الدولي ككل، و ذلك الاندماج يساعد في انتشار تلك الأزمات والمخاطر بشكل أسرع، ولذلك وجب على الهيئات المالية العالمية أن تتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لتفادي ذلك ومن هنا انطلقت الحاجة إلى عقد اجتماع دولي عالمي يضم محافظي البنوك المركزية العالمية والهيئات المالية الكبرى وذلك ما يعرف بلجنة بازل، وتنظر هذه اللجنة في الشؤون المالية للدول حول العالم لتفادي الوقوع في الأزمات والمخاطر المالية أو لتدارك مخاطر انتشارها عالميا، لذلك أطلق عليها " لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية"، ويعتبر عمل هذه اللجنة الأساسي في مراقبة الجانب المالي للأجهزة المصرفية العالمية وخصوصا المرتبطة منها بالجانب المالي وذلك من خلال الرقابة والإشراف عليها وسن القوانين الدولية التي تنضم ذلك والتركيز على أهم الجوانب التي يمكن أن تتعرض للمخاطر داخل المصارف، وكان لها لجان وكانت أولها ما يعرف بلجنة بازل I التي ظهرت سنة 1988، إذ اهتمت برأس مال البنوك خلال القرن العشرين، وكذلك تحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي.

ثم جاءت بازل II كتعديل لنقائص الاتفاقية الأولى منها، وذلك سنة 2001، والتي بدورها تهدف إلى التحسين من معدل كفاية رأس المال، وكذلك التركيز على معامل المخاطرة في الميزانيات، وعند فشل مقرراتها ظهرت عدة أزمات أهمها أزمة 2008 والتي أدت باللجنة إلى عقد اجتماع ثالث عرف بلجنة بازل III وكان ذلك سنة 2010، وتعتبر هذه الأخيرة من أهم التعديلات لأنها اهتمت بالعديد من الجوانب داخل المصارف ولم تُقْتَصر على الجانب المالي فقط، وكذلك من أهم اهتماماتها الرفع من الحد الأدنى لرأسمال البنوك وفرض نسب للرفع المالي وإدخال معايير ونسب جديدة للسيولة.

و يعتبر تقييم الأداء في البنوك من أهم و ابرز المواضيع في هذا الوقت الراهن، و ذلك لاحتلاله أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني للتحسين من مكانة المصارف داخل الجهاز المصرفي المحلي وكذلك مكانته عالميا ومقدرته على استقطاب الاستثمار الأجنبي والحفاظ على سيولته، ولذلك فهي تعتمد على ما يعرف بتقييم الأداء المالي له والذي بدوره يعطي صورة أدق على وضعية المصرف المالية من خلال تطبيق عدة معايير تمس جميع الجوانب والتي تتماشى والتغييرات العالمية الحاصلة، والمقررات والمعايير التي تنص عليها لجنة بازل باعتبارها الجهة العالمية المسئولة على إدارة المخاطر المصرفية العالمية.

وتعتبر دولة الكويت من الدول السباقة في هذا المجال، ولذلك خصصت الدراسة لتوضيح الأثر الذي تتركه معايير لجنة بازل III على الأداء المالي للبنك من خلال الأخذ بالبيانات المالية الخاصة به، وتطبيق التحديثات التي جاءت بها على مؤشرات أدائه للتوصل إلى الأثر بشكل أوضح، وفي مقابل ذلك إسقاط هذه الدراسة على بنك البركة الجزائر وذلك للاستفادة من تجربة بنك الكويت الوطني بالأخذ بهذه المعايير من عدمها.

2. الإشكالية الرئيسية:

تتلخص مشكلة البحث الرئيسية في معرفة وتحديد مدى التأثير الذي تتركه مقررات لجنة بازل خاصة الثالثة منها على الأداء المالي للبنوك، وذلك من خلال تحديد مؤشرات مالية تساعد على تقييم الأداء المالي وفي الجانب الآخر قد نصت اتفاقية بازل III على تغييرات جوهرية تمس هذه المؤشرات، وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

"ما مدى أثر تطبيق معايير لجنة بازل III على مؤشرات الأداء المالي لبنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر؟".

و تتفرع تحت هذه الإشكالية,الإشكاليات الجزئية التالية:

أ. ماهية لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية ؟و في ما تمثلت مقررات الاتفاقية الثالثة منها؟

ب. ماذا يعني بتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية عامة وبنك الكويت الوطني خاصة ؟و ما هي أهم المؤشرات المستخدمة؟.

ت. في ما يكمن الأثر الذي تتركه مقررات لجنة بازل III على الأداء المالي لبنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر (نسبة الكفاية و نسبة الرفع لمالي)؟.

3. فرضيات الدراسة:

أ. شكل اجتماع محافظي البنوك المركزية حول العالم للنظر في مختلف الأزمات المالية التي تواجه الأجهزة المصرفية لجنة دائمة التكوين مختلفة المعايير والقرارات .و كان آخر اجتماع قام به المحافظين بعد الأزمة المالية لسنة 2008 يسمى باتفاقية بازل III والذي جاء بعدة تعديلات مست التقييم المالي للبنوك و أهم مؤشراته.

ب. يساعد في تقييم الأداء المالي خطوات ومؤشرات عديدة تقوم بها البنوك باستخدام معلومات مالية خاصة بها، ويعتمد بنك الكويت الوطني في تقييم أدائه المالي عدة مؤشرات مالية كنسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي

ت. تخلف المعايير اثر منها سلبي والذي يعطي قيمة مضافة لأداء البنك ماليا وتحسين خدماته واستمراريته في السوق المالي. و اثر ايجابي قد يسبب رداءة خدماته أو يعيق تطوره وينقص من مكانته داخل النظام المصرفي ككل.

وكذلك تم التطرق إلى الفرضيات التي تحدد أهم المصطلحات التي تحدد من خلالها الفرضيات التي سوف نثبت صحتها من عدمه في نهاية هذه الدراسة كما يلي:

- نفرض $H_{1.0}$: لا يوجد أثر لمعايير اتفاقية بازل III على كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني .
- نفرض $H_{2.0}$: لا يوجد أثر لمعايير اتفاقية بازل III على نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني.
- نفرض $H_{1.1}$: يوجد أثر لمعايير اتفاقية بازل III على كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر.
- نفرض $H_{2.1}$: يوجد أثر لمعايير اتفاقية بازل III على نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر .

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية و أخرى ذاتية منها :

أ. طبيعة التخصص : كون أن الجانب المالي مهم للجهاز المصرفي وهو الذي يحدد مكانته عالميا، أخذنا في الدراسة تقييم هذا الأداء المالي في ظل التغيرات العالمية والسعي لمواكبتها للحفاظ على المكانة المالية.

ب. الاهتمام بموضوع الدراسة من قبل الباحثين في هذا المجال والذي يخدم مجال الاقتصاد وبالأخص الجهاز المصرفي، حيث انه يظهر الأثر الذي تتركه معايير لجنة بازل III على الأداء المالي للبنوك باعتباره الجانب الأهم داخلها.

ت. الميول الشخصي لهذه المواضيع والرغبة في البحث في هذا المجال.

5. أهمية الدراسة وأهدافها:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على تقييم الأداء المالي بعد الأخذ بمعايير لجنة بازل وخاصة الثالثة منها، كم تهدف إلى تحديد الأثر الذي تتركه هذه الأخيرة على تقييم الأداء المالي للبنوك:

أ. **أهمية الدراسة:** تمثلت أهمية الدراسة في توضيح المتطلبات التي جاءت بها لجنة بازل III وكذلك تحديد مكانة الأداء المالي للبنوك التجارية في إعطاء صورة واضحة عن البنك، ولخصت هذه الأهمية الدراسة في:

- ✓ تأتي أهمية هذه الدراسة لتوضيح الجانب الهام الذي اقترحته لجنة بازل في ما يخص متطلبات كفاية رأس المال الواجب توفرها في البنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بشكل مناسب وتمويل الاستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطوير الاقتصاد الوطني.
- ✓ أهمية التقييم المالي لأداء البنوك التجارية و اعتباره أمرا مهما لكثير من المهتمين و الدارسين نظرا للثقل الذي تمثله البنوك و حساسيته لدورها الاقتصادي.

ب. **أهداف الدراسة** : للدراسة أهداف عدة نلخص منها ما يلي:

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على معايير لجنة بازل I وII وIII للتعامل مع المخاطر الحقيقية التي أصبحت تواجهها البنوك وتحسين جودة متطلبات رأس المال والرقابة المصرفية و الإشراف على البنوك بهدف الحفاظ على سلامة مراكزها المالية فيما يخص متطلبات كفاية رأس المال الواجب توفرها بالبنوك لمواجهة كل من مخاطر الائتمان. و ذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم.
- ✓ تقييم كفاءة الأداء المالي البنوك.
- ✓ تفادي البنوك الوقوع في الأخطاء من خلال تقييم أدائها المالي بصفة دورية وتماشيا مع المستجدات التي تأتي بها لجنة بازل.
- ✓ تحديد مدى التزام البنوك بمعايير التقييم الدولية.
- ✓ تحديد الأثر الذي تتركه معايير لجنة بازل عامة والثالثة منها بصفة خاصة على الأداء المالي للبنوك.

6- حدود الدراسة:

هناك إطارين لهذه الدراسة إطار مكاني وآخر زماني، وكذلك تم تحديد أهم المصطلحات التي تساعد في هذه الدراسة وكذلك المتغيرات التي سوف تعتمد خلال الدراسة التطبيقية.

حيث تمثل الإطار المكاني في الأخذ ببنكين مختلفين من حيث البيئة الكائنين بها لمعرفة إن كان لمقررات لجنة بازل نفس التأثير أم لا، وتمثلت هذه الحدود المكانية في بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر.

أما الزماني من هذه الحدود في الفترة المحددة من سنة 2010 إلى سنة 2015، وذلك لحداثة المعطيات وحداثة إصدار المتطلبات الجديدة للجنة بازل ودخولها حيز التنفيذ وتوفر معلومات كافية عليها.

وقد حدد المتغير الثابت في الدراسة بالمعايير التي جاءت بها لجنة بازل III بحكم عدم تغيرها من وقت صدورها إلى يومنا هذا، أما المتغير التابع فهو معين بمؤشرات تقييم الأداء المالي والتي تتداول متغيرين ألا وهما معدل كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي.

7- المنهج المتبع في الدراسة:

قصد الإحاطة بجوانب موضوع الدراسة سنعتمد هذا الموضوع الوصفي في الجانب النظري,و تحديد أهم المفاهيم التي يتطلبها البحث والمتعلقة به.

أما الجانب التطبيقي للدراسة سنعتمد على المنهج التحليلي الوصفي لما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث.

8- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تعددت وسائل جمع البيانات الخاصة بالدراسة ونذكر منها:

- الكتب المتخصصة في مجال البحث "كتب المالية والبنوك، والكتب الاقتصادية".
- التقارير والملتقيات.
- الأطروحات والرسائل الجامعية.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.
- المواقع الالكترونية.
- المقابلات الشخصية.

9- صعوبات الدراسة:

ومن أهم الصعوبات التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

أ. صعوبة الحصول على المعلومات النظرية المتعلقة بالجانب النظري لحداثة الموضوع، عدم توفر المراجع بصفة عامة، أزمة المكتبة الخاصة بالكلية وتغيير المقر وكذلك تحديد الوقت الخاص بالإعارة والعقوبات المترتبة على تأخر استرجاع الكتب والمراجع.

ب. قلة المراجع المتمثل بالكتب في مجال الدراسة وخاصة لجنة بازل التي تعتبر حديثة النشأة وذلك ما أدى بنا من الاعتماد على الملتقيات والأطروحات بشكل أكثر من الكتب في الدراسة.

ت. صعوبة الحصول على المعلومات المالية الخاصة بالبنك الوطني محل الدراسة وتهرب العاملين به من إعطاء أيّ معلومات وذلك ما أدى باللجوء إلى بنوك أجنبية تتوفر على المعطيات المساعدة، وكذلك غموض القوانين والمراسيم الصادرة عن البنك المركزي.

ث. قلة المعلومات والبيانات المالية المساعدة في الدراسة المتواجدة في التقارير المالية المتوفرة في المواقع الالكترونية لبعد البنك محل الدراسة، وعدم وضوح القوانين المتعلقة بالبنك المحلي.

10- خطة وهيكل الدراسة:

سيتم التعرض إلى معطيات الدراسة وعرض مختلف الجوانب المتعلقة بها بإتباع ما يعرف بطريقة امراد التي تعد من الطرق الحديثة والسريعة لتصف أقسام المذكرة حيث أنها تعتمد في بناء المذكرة على أربعة أقسام وهي: المقدمة (I)، الطريقة والأدوات (M)، النتائج (R)،و (A) and)، المناقشة(D).

تم الإدراج في الجانب النظري المفاهيم النظرية حول لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية بفروعها الثلاث، والتركيز على ما جاءت به الاتفاقية الثالثة منها وخاصة فيما يتعلق بجانب تقييم الأداء المالي من خلال التعديلات الحاصلة على كفاية رأس المال والنسبة المدرجة حديثا والمتمثلة في نسبة الرفع المالي، وكذلك التعرف على تقييم الأداء المالي للبنوك من الجانب النظري والتطرق إلى أهم المؤشرات المساعدة في ذلك. ولذلك قد قسم هذا الفصل المعنون بالإطار النظري لاتفاقية بازل والأداء المالي للبنوك التجارية إلى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى نظرة حول لجنة بازل وتقييم الأداء المالي للبنوك, أما المبحث الثاني فعرضنا فيه الدراسات السابقة للموضوع.

أما الجانب التطبيقي فقد تم فيه إسقاط الجانب النظري للدراسة على بنكين مختلفين متموضعين في بيئة مصرفية مختلفة عن بعضها البعض مع علم أن احدهما يطبق معايير بازل III وجهل تطبيقها من عدمه للبنك الآخر وكانا على التوالي بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائري، وذلك من خلال إسقاط خلال الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2015. وحمل عنوان دراسة تطبيقية لأثر معايير بازلIII على الأداء المالي للبنوك وقسم كذلك إلى مبحثين عنون الأول منه بالطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة,أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية .

الفصل الأول

الإطار النظري لاتفاقية بازل III والأداء المالي للبنوك التجارية

مقدمة الفصل

تعبر لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية الهيئة الأهم في القطاع المصرفي العالمي التي تتحكم في المخاطر التي تواجه هذا القطاع، فهي تعدل من مقرراتها كلما دعت الضرورة لذلك أو ظهرت مخاطر مصرفية جديدة كما كان الحال عند ظهور أزمة 2008 التي أدت إلى ظهور ما يعرف بلجنة بازل III ، وجاءت هذه اللجنة بعدة معايير تهتم بمختلف المحاور التي يعمل بها القطاع البنكي خاصة الجانب المالي وبذلك فهي محدد لتقييم الأداء المالي داخل البنوك بصفة عامة، حيث جاءت بمؤشرات جديدة لقياس الأداء المالي كما عدلت بعض من النسب الموجودة سابقا ذلك بما يتوافق والتطورات المالية العالمية التي تشهدها القطاعات المصرفية حول العالم.

ومن خلال ذلك سيتم التطرق في هذا الفصل إلى التعريف بلجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة ومن ثم التطرق إلى لجنة بازل III من حيث الأسباب التي أدت لظهورها ومتطلباتها ومعاييرها ومختلف التحديات التي تواجه البنوك عند تطبيقها دوليا ومحليا، وكذلك سوف نقوم بعرض لتقييم الأداء المالي للبنوك وذكر أهم الجوانب المتعلقة به من مفاهيم وخصائص وأهمية وأهم المؤشرات الحديثة والتقليدية المستعملة فيه، ذلك من خلال المبحث الأول، كما يحمل المبحث الثاني أهم الدراسات السابقة التي ترتبط مع الموضوع من عدة جوانب، من مصادر عربية وأخرى أجنبية، وتوضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهما. فكان تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: نظرة حول لجنة بازل وتقييم الأداء المالي للبنوك

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول: نظرة حول لجنة بازل وتقييم الأداء المالي للبنوك

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المفاهيم النظرية الخاصة بالدراسة وذلك من خلال مطلبين حيث يدرس الأول لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية وكذلك لجنة بازل III والإلمام بجوانبها، أما المطلب الثاني فقد عنون بتقييم الأداء المالي للبنوك.

المطلب الأول: لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية

سيتم في هذا المطلب عرض اتفاقية بازل لإدارة المخاطر المصرفية من خلال فروع ثلاث عنون الأول منها بلجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية، أما الثاني بدواعي ظهور لجنة بازل III ومقرراتها والآثار المتوقعة لها . أما الثالث منه عنون بالآثار المتوقعة لتطبيق معايير لجنة بازل III.

الفرع الأول: ما هية لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية:

مع ارتفاع الأزمات والمخاطر التي اجتاحت النظام المصرفي العالمي وجب التفكير في توحيد استراتيجيات وحلول للتصدي لها حول العالم لمنع انتشارها وزيادتها والحد من خطورتها، لذلك اتحد محافظي البنوك المركزية للدول الكبرى مشكلين لجنة لإدارة المخاطر المصرفية العالمية.

1- لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية ومهامها:

يمكن القول أن لجنة بازل المصرفية هي اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشر وهذا نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل المصرفية[1].

وذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية، وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها والتي منحتها البنوك العالمية، مما سبب أزمات لهذه البنوك، إضافة إلى المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك كل هذا جعل السلطات الإشرافية في أقطار مجموعة الدول الصناعية العشرة الكبرى Group of ten وهي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى كل من لوكسمبورغ وسويسرا، إلى تشكيل لجنة من خبراء السلطات النقدية والبنوك المركزية في هذه الدول تجتمع عادة في مقر بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل السويسرية، وبها تقع أمانتها العامة، لذلك سميت هذه اللجنة باسم" لجنة بازل

[1] - غانم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر ، الأردن، 2014، ص 270.

للإشراف المصرفي " Basel Committee on Banking Supervision" عرفت توصياتها بمقررات لجنة بازل، وكان ذلك سنة 1975م[1].

تم الاتفاق على أن تحظى توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، ولقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من أراء وتوصيات في 1988 حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة الالتزام بان تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية 1992[2].

2- لجنة بازل الأولى I و الثانية II:

بعد تكوين لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية ظلت تطور من عملها وتجدد في مكونات كفاية رأس المال ما يتماشى مع التطورات المصرفية الحاصلة والأزمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي وبذلك ظهرت لها عدة لجان متمثلة في:

أ. **لجنة بازل الأولى I**: تم إطلاق اتفاقية بازل I في جويلية 1988، وتحسينها عدة مرات خلال السنوات 1991، 1995، 1996 ليصادق عليها نهائيا في سبتمبر 1997، وتعمل على تحقيق هدفين[3]:

- وقف الهبوط الملاحظ على رأس مال البنوك خلال القرن العشرين خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وتسوية الأوضاع بين البنوك العاملة على المستوى الدولي.
- تحقيق استقرار في النظام العالمي مع تفاقم الديون الخارجية للدول النامية، وارتفاع الديون المعدومة لبعض البنوك في أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا، التي حولت إلى أوراق مالية.

يعبر رأس مال المؤسسات المالية والمصرفية عن ذمتها المالية، وعن إمكانية البقاء والاستمرار في النشاط، ولهذا يجب أن تتوفر بالقدر الكافي لكسب ثقة المودعين، ولمواجهة المخاطر. جاءت مقترحات بازل في إطار مجموعة من المبادئ تشكل المعايير الأساسية للرقابة المصرفية متمثلة في 25 مبدأ.

[1] – سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 152.

[2] - دريس رشيد، بحري سفيان، **مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر**، مقال منشور في الموقع www.neevia.com. تاريخ الاطلاع 2017/02/20، ص 01.

[3] - بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور معايير بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة 2015، جامعة الجزائر 3،ص ص 141، 143.

ولتصحيح وضع الأزمات المتكررة والديون المتكتلة والانخفاض الملحوظ في رأس المال وإرجاع ثقة المودعين عكفت لجنة بازل على دراسة موضوع كفاية رأس المال لتحديد الحد الأدنى الواجب توافره، ضمن مؤشرات لقياس أداء البنوك كجودة الأصول، الربحية، السيولة، كفاءة الإدارة....

ويقاس الحد الأدنى لرأس المال حسب بازل بمعيار كفاية رأس المال، أو معيار كوك لدى البنوك في حدود 8% من مجموع أصولها الخطرة خلال 3 سنوات قادمة، مع نهاية 1992.

وتكتب النسبة: معيار كوك = (مجموع رأس المال / مجموع الأصول الخطرة) $\geq$ 8%.

ب. **لجنة بازل الثانية II** [1]: بعد وضع هذه النسبة، رأت البنوك ضرورة إعادة النظر في احتساب كفاية رأس المال لديها، وذلك مقابل المخاطر المتنوعة التي أصبحت تتعرض لها، خاصة في ظل انتشار التعامل بالأدوات المالية الحديثة كالمشتقات، لذلك أصدرت لجنة بازل اتفاقية خاصة لاحتساب الملاءة البنكية (كفاية رأس المال) يحل محل اتفاقية عام 1988م، وتدخل فيه معايير تأخذ في الاعتبار وبشكل أكثر دقة وشمولية معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك، وهو الذي عرف باتفاقية (بازل II).

في 16 جانفي 2001م تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد السابق لمعدل الملاءة البنكية، وطلبت إرسال التعليقات عليها من المعنيين والمختصين والهيئات (منها صندوق النقد الدولي) قبل نهاية شهر مايو 2001م، وكان من المتوقع أن تصدر اللجنة النسخة النهائية من هذا الاتفاق قبل نهاية عام 2001م، لكن لكثرة الردود والملاحظات تم تمديد مهلة التطبيق حتى عام 2005م.

3- أسباب التفكير في لجنة بازل الثالثة III:

إن ظهور ما يسمى بمقررات لجنة بازل III خصوصا بفارق زمني قصير بينه وبين بداية تطبيق معايير لجنة بازل II راجع إلى قصور ضمن معاييرها، و هذا الحكم أطلق بعد أن ظهرت الأزمة المالية 2008، ويمكن تلخيص هذه الأسباب فيما يلي[2]:

أ. **نقص رؤوس الأموال الملائمة:** كشفت الأزمة المالية العالمية إن البنوك في مختلف الدول العالم تتوفر على المستوى الكافي من الأموال الخاصة ذات النوعية الجيدة لتغطية المخاطر التي يكتنفها العمل المصرفي،

[1] – بركات سارة، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، سنة 2015، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 98.

[2] – غانية هيفاء، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل II و III – دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية وكالات الوادي (- BNA- BDL BEA)–** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، 2015/2014، ص 45.

والمقصود بها هي الشريحة الأولى بالتحديد التي تعتبر صغيرة جدا مقارنة مع حجم المخاطر التي تتعرض لها البنوك. ويعود السبب في هذا إلى الصعوبات التي وجدتها البنوك في تكوين النواة الصلب أو ما يطلق عليه المكون الرئيسي لشريحة الأموال الخاصة القاعدية في الوقت الحرج للازمة.

ب. **عدم كفاية شفافية السوق:** بينت الأزمة أن هناك نقصا في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، مما عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من بنك إلى آخر ، مما أن مؤسسات تقييم المخاطر قد عملت على تضليل المستثمرين من خلال منح تقييم عالي لمحافظ مالية تحتوي على أصول عالية المخاطر. وهو ما يعني أن هذه المؤسسات قد كانت تسعى بالدرجة الأولى إلى خدمة مصالحها الخاصة دون النظر لانعكاسات المعلومات المغلوطة على النظام المصرفي والاقتصاد.

ت. **إهمال بعض أنواع المخاطر:** رغم أن اتفاقية بازل II قد جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية، إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط البنوك نظرا لتطور الكبير الذي عرفته السوق المالية في السنوات الأخيرة، واستعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.

ث. **نقص في سيولة البنوك:** لقد كان من نتائج البنوك في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من اجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاسا سلبيا عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة والتي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من البنوك.

ج. **المبالغة في عمليات التوريق المعقدة:** حيث عمدت الكثير من البنوك إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس المال أعلى من المواقع، علما أن التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق، وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة 2007 بلغت هذه الديون 10000 مليار دولار أمريكي في سوق التداول الأمريكي وهي تمثل 40 % منه، بينما كانت قيمة السندات التي أصدرتها المؤسسات 5800 مليار دولار أمريكي وبالتالي فالابتكارات المالية كان لها دورا بارزا في إحداث الأزمة العالمية المعاصرة.

ح. **الإفراط في المديونية:** لجأت البنوك إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية وهذا من اجل التعظيم من اثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد توافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

الفرع الثاني: ظهور لجنة بازل III و معاييرها والآثار المتوقعة لها

للتطرق إلى معرفة معايير لجنة بازل III وجب التطرق إلى ماهيتها أولا لأخذ نظرة على ما سوف يطرح داخل هذه المعايير وما سوف تعالج، وذلك من خلال التعرض إلى نقطة أولى إجابة على كيف تشكلت بازل III؟ ليتم بعد ذلك طرح لمعاييرها والآثار المتوقعة لها.

1- ظهور لجنة بازل III

بعد العجز الذي خلفته مقررات لجنة بازل II خاصة الأزمة المالية سنة 2008 وجب على لجنة الرقابة البنكية أو ما يعرف ببازل إيجاد حل، لذلك قرروا منظميها الاجتماع من جديد لإيجاد حل وأطلق عليه ما يعرف بلجنة بازل III.

تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية، وستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل[1].

أعلنت لجنة الرقابة للجنة بازل للرقابة المصرفية، عن إصلاحات القطاع البنكي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء المجموعة العشرين في اجتماعهم في العاصمة الكورية الجنوبية (سيئول) في 12 نوفمبر 2010، وتلزم قواعد اتفاقية بازل III البنوك بتحصين أنفسها جيدا ضد الأزمات في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حيث يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى

[1] - مجلة اضاءات، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، السلسلة 05، العدد 05، ديسمبر 2012، الكويت، ص 01.

نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ تبنى المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك ذي نوعية جيدة[1].

2- معايير لجنة بازل الثالثة III

أ. **الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل الثالثة III**: تبرز أهم الإصلاحات والإضافات التي مرت بها بازل III وذلك فيما يلي[2]:

- ✓ تعديل مكونات رأس المال التنظيمي لتشمل أدوات أكثر استقرارا وتقسم إلى ما يلي:
- ✓ الشريحة الأولى للأسهم العادية وتتكون بشكل رئيسي من رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المدورة.
- ✓ الشريحة الأولى الإضافية.
- ✓ الشريحة الثانية.
- ✓ وقامت بإلغاء الشريحة الثانية من رأس المال.
- ✓ قامت اتفاقية بازل III بتعديل حدود ونسبة كفاية رأس المالي ابتداء من عام 2013 ولغاية عام 2018.
- ✓ إضافة معايير جديدة لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة في البنوك حيث أدخلت معيارا خاصا بالسيولة لتأكد من أن البنوك تملك موجودات لها الحق في تسييلها لتغطية احتياجاتها وودائع أكثر استقرارا.
- ✓ أضافت بازل III معيارا جديدا وهو الرافعة المالية.

ب. **محاور اتفاقية بازل III**: تتكون لجنة بازل III من خمس محاور أساسية تتمثل فيما يلي[3]:

- ✓ ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي -Tier1 - مقتصراً على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة

[1] - حفيظ حسينة، **تحسين فعالية النظام البنكي الجزائري في ظل مقررات لجنة بازل – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر**-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/ 2014، ص 87.

[2] - بوزيان كاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة**-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/ 2015، ص 64.

[3] - مفتاح صالح، رحال فاطمة، **تأثيرات مقررات لجنة بازل 03 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 09 – 10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص 13.

مضافاً إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيّدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

أما رأس المال المساند –Tier 2 – فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل III كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملاً بالاتفاقات السابقة.

فأصبحت في الأخير متطلبات رأس المال والاحتياطات وفق مقررات بازل III كما يلي[1]:

جدول رقم (01): المتطلبات الجديدة لرأس المال والاحتياطات وفق مقررات بازل III (بـ %):

	حقوق الملكية للأسهم العادية (بعد الاقتطاعات)	الشريحة الأولى لرأس المال	رأس المال الإجمالي
الحد الأدنى	4.5	6.0	8.0
احتياطي الحفاظ	2.5		
الحد الأدنى + احتياطي الحفاظ	7.0	8.5	10.5
مدى الاحتياطي الموجه لامتصاص الخسائر أو مواجهة الأزمات	2.5 **-0**		

المصدر:عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل III ، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2013، الإسكندرية مصر، ص233.

وأصبحت نسبة كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل III كما يلي[2]:

$$\textbf{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{الاموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان + مخاطر السوق + مخاطر التشغيل}} \geq 8\%.$$

✓ تشدّد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الريبو *، من خلال فرض متطلبات رأس مال

[1] – سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية – تشخيص الواقع ومقترحات للتكوين–**، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية تحت عنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 08- 09 ديسمبر 2013، الجزائر العاصمة، ص 09.

[2] – نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**–، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص 114.

* عملية الريبو هي: اتفاقية لإعادة الشراء، وهو سعر الفائدة لمدة ليلة واحدة أو لمدة قصيرة جدا لعملية شراء وبيع أصول مالية مثل سندات حكومية من البنك المركزي.

إضافية للمخاطر المذكورة، وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق.

- ✓ تدخِل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي – Leverage Ratio – وهي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة، كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي تستكمل متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، وهي تقدم ضمانات إضافية في وجه نماذج المخاطر ومعايير الخطأ، وتعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الأساسية. وعملت لجنة بازل على تطوير هذا الإجراء البسيط والشفاف، وغير القائم على المخاطر، ليكون بمثابة تدبير مكمل لمتطلبات رأس المال ذات المصداقية على أساس المخاطر، وتحت ضغط من الولايات المتحدة التي تستخدم لفترة طويلة نسبة الرافعة المالية مع معيار 4 %، فان اللجنة تعتزم تقديم تدبير متكامل مباشرة إلى الدعامة الأولى من اتفاقية بازل II ، مع معيار مؤقت 3 %. تعرف نسبة الرافعة المالية على أنها نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول والخصوم، أي نسبة الأموال الخاصة إلى مجموع الموجودات وبنود خارج الميزانية بحيث لا تقل عن 3 %. وسوف تصبح نسبة الرافعة المالية جزءا إلزاميا من متطلبات بازلIII [1].

وحددت طريقة حساب نسبة الرافعة المالية كما يلي:

$$\textbf{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الموجودات}} \geq 3$$

- ✓ يهدف المحور الرابع إلى الحؤول دون إتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه الزمني.
- ✓ يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة LCR والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة

[1] – بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **مرجع سابق**، ص 149.

سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوماً، أما النسبة الثانية NSFR فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها...

وقد حدد قانون النسبتين رياضيا كما يلي[1]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة (LCR)} = \frac{\text{مخزون الاصول السائلة جيدة النوعية}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة طوال فترة 30 يوم}} \geq 100\% \ .$$

لا تقل النسبة على 100 % يعني أن يكون على الأقل مخزون الأصول السائلة يساوي التدفقات النقدية الصافية المقدرة أو تكون التدفقات النقدية الصافية طوال فترة 30 يوما < 0.

$$\text{نسبة التمويل المستقرة الصافية (NSFR)} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\% .$$

3- الآثار المتوقعة لتطبيق معايير لجنة بازل III

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، ويمكن إجمالها فيما يلي[2]:

أ- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها، ولهذا فالبنوك وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل III، ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها، وعليه سيكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية.

ب- التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاقتطاع من الأرباح أو عدم توزيعها أصلا، وبالتالي تنخفض ربحية السهم ما ينعكس سلبا على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم مصدر مرغوبا فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحا أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال.

---

[1] – بركات سارة، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 104.

[2] – نجار حياة، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، جامعة جيجل، ص 285.

ج- الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، وما يعني انخفاض التوظيف،كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات قصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيد.

د- الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلبا على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل. كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأسواق المالية.

هـ- الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.

الفرع الثالث:واقع تطبيق معايير لجنة بازل III

سوف يعرض في هذا الفرع واقع تطبيق معايير لجنة بازل III على المستوى الدولي وكذلك على المستوى المحلي والتدابير المختلفة التي تسبق ذلك.

1- على المستوى الدولي :

عند الأخذ بمعايير بازل III كان هناك تمهيد كبير لها وإقرار عدة تدابير وإجراءات لمنع الوقوع في أزمات أو عدم تلائم العمل المصرفي مع هذه المقررات لذلك كانت تدابير أولية لتطبيقها ومن ثم طبقت.

أ. **التدابير الأولية لتطبيق معايير لجنة بازل III عالميا:**

وافق محافظي المصارف المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية أيضا على تدابير انتقالية لتطبيق المعايير الجديدة وستساعد هذه المعايير في ضمان انه يمكن للقطاع المصرفي تلبية معايير رأس المال الأعلى من خلال نسبة معقولة للاحتفاظ بالعوائد وزيادة رأس المال مع الاستمرار بدعم الإقراض للاقتصاد وتتضمن التدابير الانتقالية ما يلي[1]:

- ✓ سيبدأ التنفيذ على الصعيد الوطني من قبل الدول الأعضاء في الأول من يناير 2013، وترجمة هذه القواعد إلى قوانين وتنظيمات وطنية قبل حلول هذا التاريخ، وسيطلب من المصارف بدءا من الأول من

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل III** ، الطبعة الأولى،2013، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، ص 230.

يناير 2013 تلبية متطلبات الحد الأدنى الجديدة التالية المتعلقة بالأصول المرجحة بالمخاطر (RWAS):

- ✓ 3.5 % من حقوق الملكية للأسهم العادية / الأصول المرجحة بالمخاطر.
- ✓ 4.5 % من الشريحة الأولى لرأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر.
- ✓ 8.0 % من رأس المال الإجمالي / الأصول المرجحة بالمخاطر.

إضافة إلى ذلك سوف[1]:

- ✓ سيبدأ تطبيق الحد الأدنى من متطلبات حقوق الملكية للأسهم العادية للشريحة الأولى لرأس المال بين الأول من يناير 2013 والأول من يناير 2015.
- ✓ سيتم اقتطاع التعديلات التنظيمية أي الاقتطاعات والصافي الاحترازية بما فيها المبالغ التي تتخطى حد الـ 15 % المجمع للاستثمارات في المؤسسة المالية، وحقوق خدمة الرهون العقارية والأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الفروقات الزمنية بالكامل من حقوق الملكية للأسهم العادية بحلول الأول من يناير 2018.
- ✓ وعلى وجه الخصوص ستبدأ التعديلات التنظيمية عند نسبة 20 % من الاقتطاعات المطلوبة من حقوق الملكية للأسهم العادية في الأول من يناير 2014، وعند نسبة 40% في الأول من يناير 2015، وعند 60 % في الأول من يناير 2016، وعند النسبة 80 % في الأول من يناير 2017، لتبلغ نسبة 100 % في الأول من يناير 2018، وخلال الفترة الانتقالية هذه ستستمر القيمة المتبقية غير المقتطعة من حقوق الملكية في الخضوع للمعالجات القائمة على مستوى كل دولة ونظامها المصرفي.
- ✓ سيبدأ تطبيق الاحتياطي للحفاظ على رأس المالي بين الأول من يناير 2016 ونهاية عام 2018 ليعمل به بالكامل في الأول من يناير 2019، ستبدأ بنسبة 0.625 % من الأصول المرجحة بالمخاطر في الأول من يناير 2016 وسترتفع بعد كل سنة 0.625 نقطة مئوية إضافية لتبلغ معدلها النهائي 2.5% من الأصول المرجحة بالمخاطر في الأول من يناير 2019.
- ✓ وأقرت اللجنة انه يجب على المصارف التي تلبي متطلبات نسب الحد الأدنى خلال الفترة الانتقالية دون نسبة 7 % من حقوق الملكية للأسهم العادية المستهدفة.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص 231.

- ✓ وسيتم ضخ الأموال الحالي من قبل القطاع العام تحت شروط حتى الأول من يناير 2018، وسيتم إلغاء أدوات رأس المال التي تعد مؤهلة كشريحة أولى من حقوق الملكية غير العادية أو الشريحة الثانية لرأس المال خلال أفق زمني من عشر سنوات وذلك من الأول من يناير 2013.
- ✓ سيتم استبعاد أدوات رأس المال التي لا تلبي معايير الإدراج في الشريحة الأولى بدءا من الأول من يناير 2013، ومع ذلك فان الأدوات التي تلبي الشروط الثلاثة التالية ستلغى خلال الأفق ذاته.
- ✓ وقد تم الإعلان عن تدبير التطبيق لنسبة الاستدانة في 26 يوليو 2010 في بيان صحفي لمجموعة محافظي المصارف المركزية ورؤساء الهيئات الرقابية على أن تبدأ المراقبة الإشرافية في الأول من يناير 2011. وستبدأ فترة التشغيل الموازية في الأول من يناير 2013 وستستمر حتى الأول من يناير 2017.
- ✓ وبعد فترة مراقبة تبدأ من العام 2011 سيتم إدخال نسبة تغطية السيولة في الأول من يناير 2015، وستنتقل نسبة التمويل المستقر لصافي المنقحة إلى معيار حد أدنى بحلول الأول من يناير 2018.
- ✓ وستضع اللجنة عمليات رفع التقارير دقيقة لمراقبة النسب خلال الفترة الانتقالية وستستمر بمراجعة تأثيرات هذه المعايير على الأسواق المالية، وامتداد الائتمان والنمو الاقتصادي، ومعالجة النتائج غير المنشودة عند الحاجة.

ب. واقع تطبيق معايير لجنة بازل III دوليا:

لكي تستطيع البنوك مواكبة هذه الزيادة الكبيرة، فعليها إما رفع رؤوس أموالها (عبر طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام أو إيجاد مصادر أخرى للتمويل)، أو التقليل من حجم قروضها، وفي الحالتين فان الأمر يحتاج لبعض الوقت. لذا فقد منحت بازل III البنوك حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية عام 2013، وعلى الرغم من أن غالبية الاقتصاديين والمسئولين الماليين في الدول الغربية قد رحبوا بالقوانين الجديدة، فان بعضهم قد عبر على خشيته من أن تؤدي هذه الخطوة إلى وضع المزيد من الضغوط المالية على البنوك، بحيث يضطر إلى تقليل حجم القروض التي تمنحها مما سيؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والجدول التالي يمثل مدى تقدم الدول الأعضاء في تطبيق معايير لجنة بازل III [1].

وسنقوم في الجدول التالي بتلخيص أهم الدول التي صرحت بشكل مباشر لتطبيقها لمعايير اللجنة ودول أخرى قد حررت القانون دون نشره، وأخرى دخولها حيز التنفيذ.

[1] – زبير عياش، **اتفاقية بازل III كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013، ص 459.

الجدول رقم (02): تطبيق بازل III في مجموعة الدول الأعضاء نهاية سبتمبر 2012.

البلد	مدى التقدم	المرحلة القادمة – خطة التطبيق–
جنوب أفريقيا	2	مشروع تعديل القانون السائر تم الإعلان عنه من اجل الاستشارة في 28 سبتمبر 2012.
المملكة العربية السعودية	3	القانون النهائي تم إعلام البنوك به.
الأرجنتين	1	مشروع قانون أولي في طور الانجاز.
استراليا	2، 3	3: القواعد النهائية المتعلقة برأس المال الخاص تم الإعلان عنها في 28 سبتمبر 2012، ومشروع القانون النهائي المتعلق بمتطلبات السيولة تم نشره في نوفمبر 2012. 2: مشروع القانون الخاصة بخطر القرض تم نشره في 10 أوت 2012.
البرازيل	2	مشروع القانون تم نشره، وجاز التعديل النهائي له.
كندا	3	في 01 فيفري2011 تم إعلان البنوك بأنه يتوجب عليها أن تعادل نسبة 7 % فيما يتعلق بالمتطلبات الدنيا للأسهم العادية ابتداء من جانفي 2013، أما القوانين النهائية المتعلقة برأس المال الخاص تم نشرها في 7 أوت 2012.
الصين	3	القانون الجديد يتضمن مزيج من بازل II ، وبازل III تم نشرها في جوان 2012، على أن يطبق في جانفي 2013.
كوريا	2	مشروع القانون تم نشره في 27 سبتمبر 2012.
الولايات المتحدة الأمريكية	2	مشروع القانون تمت المصادقة عليه في جوان 2012، على أن تتم صياغة النص النهائي بعد دراسة نتائج الاستشارة العمومية.
الهند	3	القانون النهائي تم نشره في 02 ماي 2012، على أن يدخل حيز التطبيق ابتداء من 1 جانفي 2013.
اندونيسيا	3	مشروع القانون تم نشره في جوان 2012 من اجل استشارة البنوك والمؤسسات المالية.
اليابان	2	القانون النهائي تم نشره في 30 مارس 2012 على أن يدخل حيز التطبيق في 30 مارس 2013، والقواعد المتعلقة بالاحتفاظ بالأموال الخاصة لم يتم بعد نشرها.
المكسيك	2	مشروع القانون تم نشره في 31 ماي 2012.
روسيا	2	مشروع القانون تم نشره في سبتمبر 2012.
سنغافورة	3	القانون في صيغته النهائية تم نشره في 14 سبتمبر 2012.
سويسرا	3	المشروع النهائي المتعلق بتطبيق بازل III قد تم نشره.
تركيا	1	مشروع القانون ينتظر نشره.
الاتحاد الأوروبي	2	تمت المصادقة على مشروع القانون من قبل البرلمان الأوروبي في 14 ماي 2012.

المصدر: زبير عياش، **اتفاقية بازل III كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ماي 2013، ص ص459، 460.

نسبة التقدم في تطبيق معايير لجنة بازل III في الدول الأعضاء لمستويات تتمثل درجتها في:

1 : مشروع قانون غير منشور 2: مشروع قانون غير منشور

3: قانون نهائي منشور 4: قانون نهائي حيز التطبيق.

لذلك نجد من خلال هذا الجدول تفاوت الدول الأعضاء بتبني معايير بازل III فمنهم من أخذت بتطبيق هذه المعايير فهي قطعت شوط كبير في تحسين البنوك لها كما نجد في المقابل دول لا تزال لم تقوم بإنشاء قانون ينص على تبني المعايير، وأخرى منها تبنت المعايير في انتظار القانون الذي ينص على ذلك بشكل واضح.

2- على المستوى المحلي :

يواكب الجهاز المصرفي الجزائري التغيرات المالية الحاصلة في العالم، لذلك هيأ هيكله لاستقبال ما جاءت به لجنة بازل من مقررات متنوعة لتجنب وقوعه في أزمات أو تعرضه للمخاطر ويواصل مسيرته في التطور.

أ. التدابير الأولية لتطبيق معايير لجنة بازل III:

إن الجزائر من الدول التي حاولت تطبيق قواعد بازل **II** مما ساهم في حماية الجهاز المصرفي وتحصين البنوك الجزائرية من آثار الأزمة المالية العالمية، وبما أن بنك الجزائر يسعى لمواكبة البنوك العالمية فانه قام بتهيئة الجو الملائم لتطبيق معايير بازل **III** ، وذلك من خلال عدة قوانين وتشريعات تتمثل فيما يلي:

✓ **إصدار التنظيم رقم 04/08، الصادر في 23 ديسمبر 2008**[1]: الذي يهدف إلى رفع الحد الأدنى لرأس المال في البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر أن تحرره عند تأسيسها وذلك إلى 10 مليار دج، والمؤسسات المالية إلى 3.5 مليار دج، كذلك على البنوك العاملة خارج الوطن أن تمنح لهم تخصيص يساوي على الأقل الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لتأسيس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري المنتمية لنفس الفئة والتي تم بموجبها الترخيص بالفرع.

✓ **إصدار التنظيم رقم 04/11، المؤرخ في21 جمادى الثانية 1432هـ الموافق لـ 24 ماي 2011**[2]: الذي يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة: وجاء في ملخص مواده أن خطر السيولة هو عدم القدرة على مواجهة التزامات أو عدم القدرة على فك أو تعويض وضعية نظرا لحالة السوق، وذلك في اجل محدد وتكلفة محدودة، و على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز فعليا على سيولة كافية لمواجهة التزاماتها في قدر استحقاق أدائها بواسطة مخزون من الأصول السائلة، وعليها كذلك أن تقوم وبصفة دورية

[1] – أنظمة عام 2008، بنك الجزائر على الموقع **http://www.bank-of-algeria.dz**، تاريخ الاطلاع 2017/02/10.

[2] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، لسنة 48، الصادرة في 4 ذو القعدة 1432هـ، الموافق لـ 02 أكتوبر 2011م.

على مراقبة الفرق بين أصولها وخصومها لتسهيل حساب معاملات السيولة وإعطاء نسبة سيولة مساوية لـ 100% على الأقل في الأجل القصير، وبذلك جاء هذا التنظيم كإجراء لفرض نسبة السيولة.

- ✓ **إصدار التنظيم رقم 08/11، المؤرخ في03 محرم 1433 الموافق لـ 28 نوفمبر 2011**[1]: الذي يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية: ويهدف هذا النظام إلى تحديد مضمون المراقبة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية وضعها تطبيقا للمادتين 97 مكرر و97 مكرر 2 من الأمر رقم 03- 11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 26 غشت 2003، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه. كذلك جاء التنظيم بالهيئات التي يجب إنشائها للقيام بعملية المراقبة وكذلك بين أهم المخاطر التي تصيب البنوك والمؤسسات المالية والتي وجب الاحتراز منها.

ب. الآثار المحتملة لتطبيق معايير لجنة بازل III محليا[2]:

- ✓ مستوى كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية يعتبر مقبولا، بغض النظر عن كيفية حسابها فهي اكبر من النسبة الدنيا، وهي في البنوك الخاصة اكبر من العمومية، لسيطرة هذه الأخيرة على حصة الأسد من القروض ما يعظم من مخاطرها، أما البنوك الخاصة فرأسمالها صغير وقروضها محدودة.
- ✓ قيمة الرافعة المالية في البنوك العمومية اكبر منها في البنوك الخاصة، وهذا نتيجة ميل البنوك العمومية إلى توزيع القروض على مختلف المؤسسات خاصة العامة، في إطار تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، بينما قروض البنوك الخاصة محدودة.
- ✓ تطبيق اتفاقية بازل III ، خاصة تصميم نظام الرقابة الداخلي وتحسين إدارة المخاطر بالبنوك، سيخفض نسبة الديون المتعثرة.إذا كانت تتأثر بوتيرة النشاط الاقتصادي حيث أن احتمالات عدم السداد للقروض تتزايد مع تراجع النشاط الاقتصادي.
- ✓ أن تطبيق بازل III لن يكون له التأثير الكبير على تغيير نمط نشاط البنوك الجزائرية، فهي لا تتعامل في الابتكارات المالية، كما أن تعاملاتها في السوق المالي محدودة لغياب سوق مالي نشط وفعال.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

سوف نقوم في هذا المطلب بالتعرف على تقييم الأداء المالي بصفة عامة وتقييم الأداء المالي للبنوك بصفة خاصة وذلك من خلال فروع مختلفة تعنون أولها بمفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك، أما الثاني منه فيتمثل في

[1] – الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، لسنة 49، الصادرة في 11 شوال 1433هـ، الموافق لـ 29 غشت 2012م.

[2] – نجار حياة، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مرجع سابق، ص ص 293، 294.

عرض لأهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك، والثالث منها تطرق إلى أساليب طرق وطرق تقييم الأداء المالي للبنوك.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

تسعى البنوك لنيل رضا الزبون وثقته به، لذلك فهي تسمر في تقييم ومراقبة وضعيتها المالية بأساليب مختلفة ليتم التنبؤ بالمخاطر القادمة ومعالجتها، وكذلك عرض الوضعية المالية أمام الجهات المعنية لضمان ولائهم وزيادة ثقتهم به ومنه استمراره وزيادة مكانته.

1- مفهوم الأداء والأداء المالي:

قبل التطرق إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية سوف يعرض مفهوم الأداء أولا ومن ثم مفهوم الأداء المالي أيضا ليتم تركيبها والحصول على مفهوم لتقييم الأداء المالي للبنوك.

أ- مفهوم الأداء[1]:

يعرف الأداء حسب الكاتبين (Miller et J.Bromily) على انه" انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها".

كذلك يعرفه (P.Druker): " انه قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء تكمن في تحقيق التوازن بين رضا المساهمين والعمال".

كما تنظر موسوعة التسيير والإدارة إلى الأداء انه:" دراسة تكون عن طريق الثلاثية: الأهداف، الوسائل، النتائج التي تميز كل منظمة والأداء يتكون من عنصرين أساسيين هما: الكفاءة والفعالية، حيث الربط بين الوسائل المستخدمة والنتائج المحققة".

ويرى (Bartoli) بأن الأداء:" هو عبارة عن العلاقة بين العناصر: النتائج، الوسائل، الأهداف".

ومن التعاريف السابقة نستنتج أن الأداء هو:" العملية الإستراتيجية التي تمزج بين موارد المؤسسة لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة لضمان استمراريتها ونيل رضا الأطراف ذات الصلة بها".

ب- مفهوم الأداء المالي[2]:

[1] -كحيل سليم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي – دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/ 2015، ص 43.

[2] – التجاني الهام، شعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 – 2011**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2005، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 30.

تطرق الباحثان " كلير كرتيلي و روبرت هانسن" 1989 إلى أن: " الأداء المالي يعكس القرارات الخاصة بالسياسات المالية التي يتبناها المدير كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة زيادة شريحة الأسهم الخاصة بالمدير ضمن رأس المال الإجمالي، وسياسة خفض المصاريف والنفقات الإدارية".

وأيضا يؤكد الحسيني والدّوري" بان الأداء المالي يمثل وضع الشركة المالي، ووصف للأساليب التي تم استخدامها في الوصول إلى هذا الموضع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية مثل الإيرادات، والمبيعات، والموجودات...".

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات".

وعليه يمكن صياغة مفهوم للأداء المالي في المؤسسات على انه: " العملية التي تتم من خلال إتباع عدة مؤشرات مالية وفقا لبيانات مالية يتم استخراجها من القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة ليتم التوصل إلى حكم نهائي يبين وضعية المؤسسة المالية وبذلك حسن تطبيق السياسات المالية التي تبقي على رفاهية المؤسسة واستمراريتها دون مشاكل مالية".

2- مفهوم تقييم الأداء المالي للبنوك:

تعددت مفاهيم تقييم الأداء المالي للبنوك بتعدد الآراء حول ماهيته وأهميته داخل البنوك بصفة خاصة والجهاز المصرفي بصفة عامة، ونذكر منها:

- ✓ يقصد بتقييم الأداء المالي تلك العمليات التي تقيس الأداء الجاري وتقوده إلى أهداف معينة محددة مسبقا، فهذه العملية تتطلب وجود أهداف محددة مسبقا لقياس الأداء الفعلي، وأسلوبا لمقارنة الأداء المحقق بالهدف المخطط، لأنه على أساس نتائج المقارنة يوجد الأداء بحيث يتفق مع الهدف أو المعيار المحدد لهذا الأداء من قبل، ويطلق عليها أيضا (رقابة تقييمية). وهذا النوع من الرقابة لا يحقق الأهداف المرجوة منه دون رقابة مستندية تؤكد صحة وسلامة البيانات المستخدمة كأدوات التحليل، فهذه الرقابة

الاقتصادية بجانب اهتمامها بالأدوات المحاسبية كالموازنات والتكاليف النمطية تهدف إلى مراجعة نشاط السلطات العامة بقصد متابعة ما تم تنفيذه من أعمال، وما قد يكون صاحب التنفيذ من إسراف، ومدى تحقيق النتائج المستهدفة[1].

- ✓ ويعرف تقييم الأداء المالي للمؤسسات البنكية على أنه[2]:
  - ✓ "عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفء".
  - ✓ وكذلك هو" عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد كيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية محددة ".
  - ✓ وعلى المستوى الاستراتيجي فان تقييم الأداء هو: " تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة لأصول و خصوم المصرف".

ومن خلال ذلك نستنتج أن تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية هو: " العملية التي يستخدم فيها البنك مختلف معلوماته وبياناته المالية لتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف فيه لمعالجتها، واستغلال الأصول والخصوم استغلال كفء للوصول إلى الأهداف المسطر لها وضمان الاستمرارية والتطور".

الفرع الثاني: أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي للبنوك:

لتقييم الأداء أهمية كبيرة وخاصة انه يعس المكانة المالية للبنوك، وبذلك يعكس الهدف من القيام بتقييم الأداء المالي للبنوك وهو جلب المستثمرين وزيادة ثقة العملاء به وبذلك ارتفاع مردوديته وتحقيق أهدافه.

1- أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية:

لتقيم الأداء المالي أهمية كبيرة لبيان وضعية البنوك ومستوى عملها، والمسار التي تتبعه للوصول إلى أهدافها المسطرة ومن هذه الأهمية نلخص ما يلي[3]:

- ✓ يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.
- ✓ يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشاة.

---

[1] – أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار**–، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، 2010، ص 79.

[2] – محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2000–**، مجلة الباحث، العدد 03، سنة 2004، جامعة ورقلة، ص 90.

[3] – تيسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008 – 2012–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/ 2014، ص 04.

- ✓ يعتبر أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشاة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.
- ✓ اختبار مدى تحقيق المنشاة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية.
- ✓ معرفة مدى سلامات السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية.

2- أهداف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية

يتمثل الهدف العام لعملة تقييم الأداء، التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة و المرسومة. إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

- ✓ يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة مهمة في تحسين المردودية للمنظمات الاقتصادية حيث يبين للمسيرين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج.
- ✓ تطوير الأداء وتحسين مستوى النشاط المصرفي ليتماشى في تطوره مع التوسع والتقدم الاقتصادي للبلد.
- ✓ إعطاء معلومات دقيقة للقيادة الإدارية العليا في المنشاة أو البنك عن الأوضاع ومستويات الأداء جميعا.
- ✓ مراجعة دورية ومستمرة للتغييرات التكنولوجية والاقتصادية وغيرها من التغييرات التي قد تؤثر في كفاءة وفاعلية المعدلات والمعايير الكمية.
- ✓ أن نظام تقييم الأداء يجب أن يكون نقطة انطلاق من خلاله يستطيع الموظف والمسئول الانتقال من علاقة رئيس ومرؤوس إلى علاقة ديناميكية مثل لاعب ومدرب في فريق كرة القدم.
- ✓ يبين تقييم الأداء المالي مدى فاعلية المتغيرات المحيطة بظروف العمل والتي تنعكس مباشرة على الإنتاجية والأرباح، كما تقدم حلول والوسائل المتاحة لتطويرها وتحسينها.
- ✓ الدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، حيث تعمل على تشخيص الوضعية المالية للبنوك والمؤسسات لمعرفة أهم المشاكل والبحث عن أسبابها ومحاولة اقتراح قرارات تصحيحية.

الفرع الثالث: نماذج تقييم الأداء المالي

تعددت أساليب ونماذج تقييم الأداء وتطورت بحسب تطور العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، وكذلك على حسب مكونات كل من هذه النماذج والمؤشرات، وطريقة التقييم بها.

[1] – رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة حمّة لخضر الوادي، 2014/ 2015، ص ص 22، 23.

1- مراحل عملية تقييم الأداء المالي:

أن التطبيق السليم لعملية تقييم الأداء يساعد على التوصل إلى الأهداف التي تأمل المصارف الوصول إليها وتمر هذه العملية بعدة مراحل أهمها[1]:

أ. **مرحلة جمع البيانات والمعلومات الإحصائية:** تتطلب عملية تقويم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة للعملية عن نشاط المنشاة والتي يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية والمعلومات المتوفرة عن الطاقات الإنتاجية والمستخدمات ورأس المال وعدد العاملين وأجورهم وغير ذلك. أن جميع هذه المعلومات تخدم عادة عملية التقويم خلال السنة المعنية، إضافة للمعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة، والبيانات عن أنشطة المنشآت المشابهة في القطاع نفسه أو في الاقتصاد الوطني أو مع بعض المنشات في الخارج لأهميتها في إجراء المقارنات.

ب. **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقويم الأداء حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ت. **إجراء عملية التقويم:** باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية على أن تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.

ث. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم:** في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها وأن أسبابها قد حددت وان الحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

ج. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات

[1] – مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007، ص 39.

والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم خطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

2- مؤشرات تقييم الأداء المالي :

تختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك باختلاف المعطيات المالية المتاحة أو الجوانب المراد تقييمها كل حسب الوظائف المتواجدة في البنك، لذلك تعددت هذه الأساليب والمؤشرات، نذكر منها[1]:

أ. **نسبة السيولة:** وتعني السيولة الموجودة بالمؤسسة والتي من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

ب. **نسبة الرافعة المالية:** وتشير هذه النسبة إلى استخدام أموال الدين من قبل المؤسسة.

ت. **نسبة النشاط:** تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول، أي تقيس مدى كفاءة في إدارة الأصول.

ث. **نسبة الربحية:** تعطى هذه النسبة مؤشرات مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها.

ج. **نسبة التقييم:** تشير إلى كيفية تقييم أسهم المؤسسة في سوق رأس المال، وطالما أن القيمة السوقية للأسهم تعكس التأثير الموحد للمخاطرة والعائد، فان نسب التقييم تعد هي المقاييس الشاملة لأداء المنظمة، منها نسب الأسعار إلى الأرباح ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

ح. **نسبة النمو:** هي المؤشرات التي تقيس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلا بنمو الدخل القومي، أو نمو القطاع الذي تعمل فيه المؤسسات.

3- نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك:

تختلف نماذج تقييم الأداء المالي باختلاف أزمان تطبيقها والعناصر المكونة لها فهي في تحديث مستمر تماشيا مع تطور العمليات التي تقوم بها المؤسسات البنكية ومن ذلك تصنف هذه النماذج إلى:

أ. **الأساليب التقليدية لقياس الأداء المالي للبنوك:**

[1] – سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009، 2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2015/2014، ص ص 24، 25.

❖ **نموذج العائد على حقوق الملكية ROE**[1]: استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف دافيد كول، كإجراء لتقييم أداء المصارف وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف خاصة بمخاطر تم اختيارها، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب، مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة:

✓ **المجموعة الأولى**: يمكن توضيح العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال نظام متكامل يعرف بنظام دايبون (Duppont system)، حيث يوضح هذا النموذج الأثر المزدوج للكفاءة الإنتاجية على ربحية الأصول أو مؤشر العائد على الأصول، كما يبين قدرة الرافعة المالية على رفع العائد على حقوق الملكية إلى مستوى أعلى من العائد على الأصول. ويتضمن هذا المؤشر مؤشرين فرعيين متمثلين في:

- **مؤشر العائد على الأصول ROA**[2]: يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية والكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح. ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية: النتيجة الصافية / إجمالي الأصول.

ويتحدد كذلك بمؤشرين هما[3]:

- **هامش الربح PM**: الذي يعكس مدى كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية: هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات.
- **منفعة الأصول AU**: ويسمى استعمال الأصول، حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، أي إنتاجية الأصول وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول.

ومنه يصبح:

$$ROA = PM \cdot AU$$

[1] – محمد جموعي قريشي، **مرجع سابق**، ص91.

[2] – رتيبة بركبية، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية – دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007– 2012–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص06.

[3] – خامقاني ياسمينة، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007– 2012)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013، ص 10.

- **الرافعة المالية (مضاعف حقوق الملكية) EM**[1]: وهي نسبة إجمالي الموجودات إلى حقوق الملكية، والتي تقيس المخاطر المتعلقة باستخدام أموال الملكية ضمن هيكل رأسمال المؤسسة. وتصاغ علاقته الرياضية كما يلي: الرافعة المالية = إجمالي الموجودات / حقوق الملكية.

وبعد توضيح المؤشرين المكونين لمؤشر العائد على حقوق الملكية تصبح صيغته الرياضية كما يلي:

ROE= ROA . EM أي ROE= PM . UA. EM

✓ **المجموعة الثانية:** فهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه أي مصرف ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة.

وتتمثل هذه النسب فيما يلي[2]:

- **مخاطر الائتمان =** مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض.
- **مخاطر السيولة =** الودائع الأساسية / إجمالي الأصول.
- **مخاطر سعر الفائدة =** الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

أو: الخصوم الحساسة لسعر الفائدة / إجمالي الأصول.

- **مخاطر رأس المال =** الأموال الخاصة / الأصول

أو: إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول.

- **مخاطر التشغيل =** إجمالي المصاريف / عدد العمال.

❖ **نموذج القيمة الاقتصادية المضافة EVA**[3]: عرفه Stewart & Stern بأنه مقياس للانجاز المالي لتقدير الربح الحقيقي، حيث يرتبط بتعظيم ثروة المساهمين على مدى الوقت وهو الفرق بين صافي الربح التشغيلي المعدل بعد الضرائب وتكلفة رأس المال المستثمر، التي تحسب عن طريق المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال WACC.

---

[1] – علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، **تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008– 2010–**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، السنة 08، العدد 25، جامعة البصرة العراق، ص 149.

[2] – محمد جموعي قريشي، **مرجع سابق**، ص 92.

[3] – بن مراد زينب، **مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر – دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA خلال الفترة 2010 – 2013–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص 10.

وهناك طريقتي لحساب القيمة الاقتصادية المضافة هما:

✓ **الطريقة الأولى:** $\boxed{EVA = (ROI - CMPC) \cdot CI}$ ، حيث:

EVA: القيمة الاقتصادية المضافة

ROI: العائد على الاستثمار

CI: رأس المال.

✓ **الطريقة الثانية:** $\boxed{EVA = NOPAT - (cost\ of\ capital \cdot capital)}$ ،حيث:

NOPAT: صافي الربح بعد الضريبة

Cost of capital: تكلفة رأس المال

Capital: رأس المال.

❖ **نموذج التحليل المالي**[1]: يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم الأداء لمنشآت الأعمال أو البنوك التجارية، فهو من أهم مواضيع الإدارة المالية، وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم. فالتحليل المالي يتكون من مجموعة من المفاهيم، الطرق والوسائل التي تسمح لنا بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للمؤسسة والأخطار التي ستواجهها. ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية للبنوك التجارية نجد:

✓ **التحليلي المقارن للقوائم المالية:** بدوره يضم تحليلين وهما التحليل الرأسي والأفقي.

- **التحليل المالي الرأسي**[2]: أو العمودي وهو ويقصد به تحويل الأرقام الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية، مثلا مقارنة بين صافي الربح بمبيعات نفس الفترة، أو تقارن بين الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها، هذا النوع من التحليل لا يوفر مؤشرا على مدى قوة أو ضعف الحالة المدروسة.

[1] – أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 1997–2000**، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات–، جامعة الاغواط، ص 109

[2] – موسى فضل المولى مالك، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت – دراسة تحليلية ميدانية–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم، 2007، ص 20.

- **التحليل المالي الأفقي**[1]: (تحليل الاتجاهات)هذا النوع من التحليل يتم عن طريق احتساب اتجاه التغير في العناصر الرئيسية للقوائم المالية من سنة إلى أخرى على شكل نسب مئوية من اجل توضيح التغيرات الحاصلة، حيث يتم تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف داخل القوائم المالية المدروسة.

✓ **التحليل المالي وفق النسب المالية**[2]: حيث يعتبر هذا الأسلوب من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وشيوعاً, باعتبار أنه يسهم في توفير مؤشرات مالية ذات دلالة وواضحة وهامة لتقويم كفاءة أداء الإدارة وفعالية النشاط المالي,كذلك الأمر قدرتها على كشف مواطن الخلل والقوة للنشاط المصرفي, والمساهمة في رسم الخطط المستقبلية بناءً على النتائج الصادرة.

ويمكن ترتيب النسب المالية بوصفها مؤشرات لتقييم الأداء المالي في البنوك إلى تصنيفات عدة كما يلي[3]:

- **نسب كفاية رأس المال:** تعرف كفاية رأس المال بمدى قدرة المصرف على امتصاص الخسائر التي تحدث نتيجة مختلف عمليات التمويل والاستثمار التي يقوم بها، وبنظرة أخرى أنها قياس لمدى كفاية رأس المال، أي قياس كفاية رأس المال لتغطية مخاطر الميزانية العامة، ومن هذه النسب:
  - **كفاية حقوق الملكية للودائع =** حقوق الملكية / إجمالي الودائع.
  - **كفاية حقوق الملكية لمخاطر التمويل والاستثمار =** حقوق الملكية / إجمالي التمويل والاستثمار.
  - **نسبة الأصول الخطرة =** حقوق الملكية / مجموع الموجودات (ما عدا السائلة).
- **نسب السيولة:** تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعد نسب السيولة من الأهمية بالمكان للإدارة المصرفية والمودعين والملاك والمقرضين.

وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف، وهناك مؤشرات كثيرة للسيولة من أهمها:

---

[1] – محمد عدنان الطعمة، **استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الإجازة في إدارة الأعمال، قسم الإدارة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجزيرة، دمشق، 2014/2013، ص14.

[2] – لطيف زيود، ماهر الأمين، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي – دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 04، 2005، سوريا، ص 162.

[3] – بولحية الطيب، بوجمعة عمر، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009– 2013)**، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 14، السداسي الأول 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص6، 7.

- **نسبة السيولة المتداولة =** (الموجودات السائلة + الاستثمارات قصيرة الأجل) / المطلوبات المتداولة.
- **نسبة السيولة السريعة =** الموجودات السائلة / المطلوبات المتداولة.
- **نسبة السيولة العامة** = الموجودات السائلة / إجمالي الموجودات.

– **نسب النشاط:** تشير هذه النسب إلى مدى كفاءة إدارة البنك في استغلال وتشغيل الموارد لديها، وهي معدلات تؤثر في ربحية البنوك وسيولتها وهي تقيس مدى كفاءة البنك، ومن بين هذه النسب:

- **معدل توظيف الموارد المتاحة =** إجمالي الاستثمارات / (إجمالي الودائع + حقوق الملكية).
- **نسبة التكاليف الإجمالي للاستثمارات =** إجمالي التكاليف / إجمالي الاستثمارات.
- **نسبة الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات =** إجمالي الإيرادات / إجمالي الاستثمارات.

ب– الاتجاهات الحديثة لقياس الأداء المالي للبنوك:

❖ **نموذج بطاقة الأداء المتوازن:**

✓ **تعريفها:** تعد بطاقة الأداء المتوازن إحدى الوسائل الإدارية المعاصرة التي قدمها كل من Kaplan & Norton ،كمفهوم جديد للإدارة الإستراتيجية حيث يقدم هذا النموذج المعاصر حلا شاملا للضعف والغموض في التوجه القديم للنظام الإداري الذي يركز على الأداء المالي فقط من خلال إضافة أبعاد أخرى تحول الخطة الإستراتيجية إلى أفعال ونتائج ملموسة تربط الأهداف والوسائل والمقاييس بمستوى الأداء المطلوب والبرامج والمبادرات بالخطة الإستراتيجية[1].

وتعرف على أنها: " مجموعة من مقاييس الأداء المالية وغير المالية التي تقدم لمدراء الإدارة العليا صورة واضحة وشاملة عن أداء منظماتهم"[2].

✓ **أبعادها:** يرتكز هذا النموذج على خمسة أبعاد تمثل في مجملها الأداء العام للمؤسسة، وهذه الأبعاد هي[1]:

[1] – مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن (دراسة اختيارية في شركة الطيران الملكية الأردنية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013/2012، ص 16.

[2] – عادل جواد الرفاتي، **مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقويم الأداء التمويلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2012/2011، ص 27.

- **البعد المالي**: ما يحتويه من مؤشرات مالية تقيس الأداء المالي للمؤسسة (المساهمين)
- **بعد العمليات الداخلية**: يركز على مدى جودة الإدارة في إدارة وإجراء عملياتها الداخلية من إنتاج وتسيير.
- **بعد العملاء**: يركز على العملاء ويقيس مستوى رضاهم
- **بعد النمو والتعلم**: هذا البعد خاص بمدى تعلم المنظمة ومواردها البشرية ومدى إبداعهم من اجل إرضاء العملاء
- **بعد البيئة والمجتمع**: يهتم بالجوانب البيئية والمجتمعية للمؤسسة.

❖ **معيار CAMELS**:

✓ **تعريفه**: يعتبر أداة للرقابة المصرفية والمكتبية ويعتمد على تحليل وراجع الريع السنوية المرسلة من البنوك للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على أربعة عناصر من العناصر الستة المكونة لمعيار CAMELS، وهي كفاية رأس المال، جودة المنتجات، الربحية والسيولة، متجاهل في ذلك معياري الإدارة والحساسية تجاه مخاطر السوق[2].

✓ **أهم معايير CAMELS**: يتكون هذا النظم من ستة مؤشرات رئيسية متمثلة فيما يلي[3]:

- **كفاية رأس المال Capital Adequecy**: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميته في انه يأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات المالية.
- **مؤشرات جودة الأصول Assets Quality**: بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الأصول، وتأتي أهمية مراقبة مؤشرات جودة الأصول لان في غالب الأحيان مخاطر الإعسار تأتي من نوعية الأصول وصعوبة تسييلها.

---

[1] – صالح بلاسكة، **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة بعض المؤسسات–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 17.

[2] – تميسة سهام، مرجع سابق، ص 10.

[3] – يوسف بوخلخال، اثر **تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–**، مجلة الباحث، العدد 10، سنة 2012، جامعة الاغواط، ص ص 208،209.

- **مؤشرات سلامة الإدارة Managment**: سلامة الإدارة مهمة جدا في أداء المؤسسات المالية إلا أن معظم هذه المؤشرات تستخدم على مستوى الشركة وليس من السهل اخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك ليست مؤشرات نوعية وليست كمية ومعظمها يطبق ضمن المخاطر التشغيلية.
- **مؤشرات الإيرادات والربحية Earnings**: أن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية الشركات والمؤسسات المالية، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر.
- **مؤشرات السيولة والتمويل Liquidity**: في كثير من الحالات يحدث الإعسار المالي للمؤسسات بسبب سوء الإدارة للسيولة ومن هنا تأتي أهمية متابعة مؤشرات السيولة. وهي تركز بشكل عام على جانب الأصول جانب الخصوم.
- **درجة الحساسية لمؤشرات مخاطر السوق Sensitivity of Market Risk**: وهذا يتعلق بالدرجة الأولى بالمحافظ الاستثمارية بالنسبة للمؤسسات المصرفية. ورغم اختلاف مكوناتها إلا أنها تشترك في المؤشر الذي يقيس جميع مخاطرها والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة من المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالموضوع

خلال هذا المبحث سيتم عرض الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع المدروس في أي من المتغيرات التي يتضمنها الموضوع، وقد قسم المبحث إلى مطلبين حيث تناول الأول أهم الدراسات العربية والأجنبية للموضوع، أما المطلب الثاني ندرس فيه أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الموضوع المدروس والدراسات السابقة.

المطلب الأول: دراسات سابقة للموضوع

هذا المطلب عبارة عن طرح لبعض الدراسات التي تتعلق بالموضوع المدروس، وذلك من خلال فرعين كان الأول يتضمن الدراسات باللغة العربية ، أما الثاني منه إلى الدراسات الأجنبية.

الفرع الأول: الدراسات العربية

يعرض هذا الفرع مختلف الدراسات العربية التي اهتمت بموضوع الدراسة من قبل، وذلك من خلال دمج المتغيرات المشتركة مع الدراسة الحالية ودراستها بأساليب وطرق مختلفة ولدت من ذلك نقطة ربطها بينها وبين الدراسة الحالية.

1- الدراسات المتمثلة في المذكرات والأطروحات:

تتمثل هذه الدراسات في مذكرات لنيل درجات علمية مختلفة من جامعات مختلفة، يربطها مع الدراسة الحالية قاسم مشترك متمثل في تشابه المتغيرات أو الظاهرة المدروسة.

أ. نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، 2013/ 2014.

تهدف الدراسة إلى تحديد أنواع المخاطر المصرفية وأهميتها والتركيز على أهمية معايير لجنة بازل في التأكيد على أن أيّ نظام لمراقبة المخاطر يجب أن يقوم على تحديد جميع المخاطر التي تواجه البنوك وإدارتها وعرضت الباحثة في دراستها أهم المعايير والنقائص التي تخص لجنة بازل II لإدارة المخاطر وتسليطها على البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة الزمنية المحددة لتوفر معطياتها المالية ليتم التوصل إلى النتائج المرجوة، ومن النتائج المتوصل لها أن البنوك التجارية العمومية الجزائرية تعتمد وبشكل كبير في إدارة المخاطر على نسبة كوك أي حساب نسبة ملاءتها فقط وبذلك هماك إهمال إلى المخاطر المختلفة الأخرى، كذلك أنها طبقت معايير لجنة بازل I فقط بكل حذافيرها رغم أنها تجددت وأكملت نقائصها في لجنتين متتاليتين، راجع ذلك إلى افتقاره للقوانين والتشريعات منها من ظهر مؤخرا التي تخوله من تطبيق تدابير أو ما جاءت به الاتفاقيتين II و III وبذلك باتت تعاني من أزمات عدة حلها الوحيد أنها تسعى إلى تغيير طريقة العمل وذلك بمواكبة ما جاء من تحديثات في الاتفاقيتين الأخيرتين.

ب. بثينة محمد ربيع الطالب، **تقييم الأداء المالي وأثره على أسعار الأسهم** – دراسة حالة سوق دمشق للأوراق المالية-، الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، قسم المصارف والتامين، جامعة دمشق، 2013.

تهدف الدراسة إلى إعطاء تقييم الأداء المالي حقه من الدراسة حيث انه يعد أهم نشاط البنوك يكتسي الصيغة المالية، وكذلك معرفة مكانة المصارف عندما يكون لها أداء مالي متوازن والتأثير الذي تتركه على

الأسواق المالية وأسعار الأسهم فيه خاصة، وكان تركيز الباحثة لدراسة أسعار الأسهم في السوق المالي بعد إسقاط توازن الأداء المالي المتوازن عليه راجع إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها البنوك العالمية له ولمواكبتها وجب تحقيق التوازن فيه واعتمدت الباحثة لذلك إلى حساب عدة مؤشرات كان من أهمها مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة وتوصلت بأهميته البالغة في قياس وتحديد كفاءة وتوازن الأداء المالي للبنوك وكذلك الانعكاس الذي يخلفه على سوق الأوراق المالية ونجاحه كانت هذه من أهم النتائج المتوصل لها خلال هذه الدراسة.

ت- تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels**- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008، 2012-، الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

تهدف الدراسة إلى تقييم أداء وكفاءة البنوك الجزائرية والبنك الوطني الجزائري محل الدراسة، وذلك من خلال استعمال أداة التقييم كاملز التي تعتبر احدث الأدوات قياسا حيث تعتمد على تحليل المعطيات المالية التي تستخرج من القوائم المالية كما استعملته الباحثة على معطيات البنك الوطني الجزائري لإعطاء صورة أوضح على أداء البنوك كونها تشترك أنها بنوك عمومية وقامت بحساب المؤشرات والنسب المكونة للمعيار وتوصلت في الأخير إلى نتائج أهمها أن أصول البنك ورداءة سيولته يعتبران أهم المحددات لتقييم الأداء المالي داخل البنوك حيث أن تأثره يظهر جليا أن كان بهذه المكونات شيء من العجز، ذلك ما أظهره معيار كاملز بعد تطبيق المعطيات المالية للبنك الوطني الجزائري.

ث- سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** – دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009، 2012-، الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي، 2014/ 2015.

تهدف الدراسة إلى كيفية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للبنكين محل الدراسة بالاعتماد على حساب المؤشرات والنماذج التي تسهل بإعطاء الحكم وأهمها حساب نموذج العائد على حقوق الملكية لما له أهمية بالغة في تقييم الأداء المالي، وتوصلت الباحثة بعد التحليل إلى استنتاج عدة نتائج كانت أهمها أن نموذج العائد على حقوق الملكية له أهمية بالغة ولا يجب إهماله عند تقييم الأداء المالي للبنوك، وتوصلت كذلك إلى أن الجهاز المصرفي الجزائري ككل

والوكالتين محل الدراسة بصفة خاصة في المستوى المطلوب ويمكن له أن يواكب ركب البنوك الإقليمية المجاورة هذا راجع إلى قبول معطياته المالية من الحساب والتوصل إلى نتائج مقبولة لمؤشرات تقيم الأداء المالي التي وضعت بالأساس لقياس البنوك على المستوى العالمي.

ج- رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي-، الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة حمّة لخضر الوادي، 2015/2014.

تهدف الدراسة إلى التعريف بنظم تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية وما يرتبط بها، وسلط الضوء في هذه الدراسة على السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الخاصة المتمثلة في السياسة النقدية والمالية وبيان تطورها في الجزائر في الفترة والبنك المحدد لتسهيل الدراسة، وتحديد الأثر الذي تتركه على الأداء المالي للبنوك، وللوصول إلى ذلك قامت الباحثة بقياس وتحليل النتائج معتمدة على المعطيات المالية الموجودة ضمن القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري لتكون دراسة واقعية والوصول إلى مؤشرات حقيقية لتعكس الصورة الحقيقية لأداء المالي داخل البنك وتأثير السياسات الخاصة على عمله، وبعد القياس والتحليل في الجانب النظري توصلت الباحثة إلى أن السياسات الاقتصادية تؤثر وبشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية والسياسة المالية منها تؤثر على حسب المؤشر الذي اتخذ للقياس، كذلك بينت الدراسة أن لتقييم الأداء المالي للبنوك يعتمد كل الاعتماد على صحة المعطيات ليتم الوصول إلى مخرجات تعكس الصورة الحقيقية للبنك محل الدراسة أو البنوك التجارية ككل.

ح- هيفاء غانية، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل II و III** – دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي (BEA، BDL، BNA)-، الدراسة عبارة عن مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، شعبة علوم اقتصادية، تخصص بنوك، جامعة حمّة لخضر الوادي، 2015/2014.

تهدف الدراسة إلى معرفة المدى الذي تؤول إليه البنوك التجارية الجزائرية في تخفيض المخاطر وحدتها عن تطبيق المعايير التي جاءت بها اتفاقية بازل خاصة الأخيرتين منها، وكذلك معرفة أهم النقاط المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفي خاصة في الجهاز المصرفي الجزائري وتبين ذلك من خلال دراسة القوائم المالية للوكالات محل الدراسة وتطبيق الأساليب الإحصائية لحساب المؤشرات التي تسهل في إصدار الحكم على البنوك محل الدراسة بصفة خاصة والجهاز المصرفي ككل، وبعد هذه الخطوات توصلت الباحثة إلى أن إدارة المخاطر

والعمل بمعايير اتفاقيات بازل خاصة الثانية والثالثة التي تعتبر المكملة لها تحسن من وضعية وأداء البنوك ماليا باعتبار أن أهم عملياته مالية، وتعطي البنوك هامش أمان ضد المخاطر أو الأزمات التي قد تمس عمله مستقبلا تعتبر هذه من أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة من خلال إتمام دراستها الميدانية.

2- دراسات متمثلة في مقالات:

هذه الدراسات هي عبارة عن مقالات محكمة ومنشورة في مجلات ا واعدت لملتقيات علمية في جامعات مختلفة وأزمنة مختلفة تتضمن نفس متغيرات الدراسة الحالية.

أ- التجاني الهام، شعوبي محمود فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005، 2011-، الدراسة عن مقال مقدم إلى مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، جامعة محمد خيضر بسكرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك من خلال حساب بعض المؤشرات التي تبين ذلك من خلال المعطيات المالية التي توفرها القوائم المالية للبنكين محل الدراسة خلال الفترة المحددة، كذلك لمعرفة مدى تجسيد الكفاءة والفعالية داخلهما، وبعد التحليل والمقارنة توصل الباحثان إلى عدة نتائج لعل من أهمها: أن نجاح عملية تقييم الأداء المالي ترتكز على مفهومي الكفاءة والفعالية التي يجب خلق تكامل بينهما لتحقيق أداء مالي جيد وبذلك تسهيل الحكم على وضعية البنكين أيهما أحسن أداء مالي وبذلك نشوء هامش من الأمان ضد المخاطر التي قد تواجه البنك خلال تأديته لمختلف عملياته.

أ- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية** – دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994، 2000- الجزء الأول، الدراسة عن مقال مقدم لمجلة الباحث، العدد 03 سنة 2004، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة وتقييم الأداء المالي للبنوك الجزائرية خصوصا بعد الإصلاحات العديدة التي مسته والى أي مدى أهلته لمنافسة البنوك الإقليمية والدولية، وقد اعتمد الباحث على تحليل المعطيات المالية المتواجدة في القوائم المالية لعدة بنوك لتوضيح العلاقة القائمة بين الربحية والمخاطرة ذلك من خلال حساب المؤشرات الخاصة بهما (نموذج العائد على حقوق الملكية)، وتوصل الباحث بعد التحليل والاستنتاج إلى مجموعة من النتائج التي تخص التقييم المالي للبنوك محل الدراسة وهي أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس وتقيم الأداء المالي للبنوك ذلك إذا استخدمت المعطيات الصحيحة

والمثبتة بالوثائق المالية التي تصدر عن البنوك بكل شفافية ومصداقية وبذلك التوصل إلى الحكم الأمثل على الوضعية المالية للبنك ومدى تقدمه وهامش أمانه وذلك بمقارنة نتائج الفترة المدروسة مع نتائج فترات سابقة ليكون الحكم امثل.

ج- نجار حياة، **اتفاقية بازل III وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، تتمثل الدراسة في مقال مقدم إلى مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 13 لسنة 2013، جامعة جيجل.

وتهدف الباحثة من خلال الدراسة إلى التعرف على اتفاقية بازل III وما جاءت به من مقررات على الأزمة المالية العالمية التي دفعت بالبنوك المركزية حول العالم إلى زيادة رأس مالها لتفاديه الأزمات أهمها الائتمانية، وبذلك أن أهم ما جاء ضمن معايير هذه الاتفاقية هو احتفاظ البنوك إلزاميا بقدر اكبر من رأس المال كاحتياطي لمواجهة الصدمات دون اللجوء إلى جهود إنقاذ هائلة، وركزت الدراسة على واقع البنوك الجزائرية من هذه الاتفاقية وقد توصلت الباحثة في النهاية إلى أن مقررات لجنة بازل III ضمنت العديد من الإجراءات والتدابير التي استخلصت من الأزمة المالية وجاءت برفع وتعديل المتطلبات الدنيا لرأس المال، وكذلك الإشارة إلى أهم النسب المالية التي جاءت بها والتي تقيس مدى الأداء المالي الذي تقوم به البنوك، وان البنوك الجزائرية يجب عليها مسايرة المعايير التي جاءت بها الاتفاقية ليتم انتشالها من الأزمات المتكررة التي تصيبها خاصة عجزها المالي وسوف تؤدي إلى تحسينه تعتبر هذه أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة من خلال دراستها.

ح- جقريف علي، **أثر تطبيق اتفاقية بازل III على أداء القطاع المصرفي الأردني 2010-2015**، تتمثل الدراسة في مقال لمجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 03، سنة 2016، جامعة الجزائر 03.

تهدف الدراسة إلى قياس اثر تطبيق اتفاقية بازل III على الأداء القطاع المصرفي الأردني وذلك من خلال تحليل مؤشرات أداء القطاع المصرفي في بورصة الأوراق المالية في عمان، وذلك من خلال مقارنته بين ما قبل التطبيق وما بعده، وكذلك البحث عن تحديات وتأثير تطبيق هذه المعايير في الأنظمة المصرفية وانعكاساتها على الاقتصاد ككل.

واعتمد الباحث في ذلك على حساب هذا التأثير من خلال تطبيق المنهج الإحصائي وتشكيل معادلات انحدار خطي بسيط ليتم معالجتها إحصائيا ومن ثم التوصل إلى التأثير بصورة أدق، مختار في ذلك ثلاث مؤشرات متعلقة بالأداء المصرفي ومندرجة ضمن متطلبات الأوراق المالية في البورصة وذلك من خلال

القوائم المالية والمعلومات المحاسبية المتوفرة لبورصة الأوراق المالية في عمان خلال الفترة من 2010 إلى 2015، متوصلا بعد ذلك إلى عدة نتائج أهمها أن المؤشرات المالية هناك من تتأثر بهذه المتطلبات وهناك من لا تعني لها شيء ويرجع ذلك إلى أن تطبيق اتفاقية بازل III يعتبر تحديا كبير أمام القطاع المصرفي لذلك وجب تهيئة القاعدة الأساسية له وذلك من خلال معرفة متطلباتها والتحضير لها بما يتناسب تطبيقها ثم الشروع بتطبيقها وان كان العكس فلن تجدي نفعا ويمكن أن تؤدي بالقطاع المصرفي إلى مخاطر جديدة.

الفرع الثاني:الدراسات الأجنبية

هذا الفرع يتطرق إلى عرض الدراسات الأجنبية التي أجريت في وقت سابق لموضوع الدراسة بتغير بسيط في المتغيرات أو الأساليب.

1- الدراسات المتمثلة في المذكرات:

تمثلت هذه الدراسات في مذكرات لنيل درجات علمية مختلفة في مختلف الأماكن، وتجتمع مع الدراسة الحالية في المتغيرات المكونة لكل منهما.

أ- دراسة: Chiristian M & Mc Namara Andal، بعنوان **Swiss finish to Basel** III ، هدفت الدراسة إلى البحث عن التحديات التي تواجه النظام المصرفي السويسري نتيجة الاستجابة لمتطلبات بازل III نظرا لخصوصية هذا النظام الذي يتميز بشدة التركيز وقوة الارتباط بالاقتصاد ككل، وذلك من خلال البحث عن التجاوزات التي يمكنها أن تحدث في نماذج تقييم المخاطر الداخلية عند تقدير أوزان مخاطر الأصول، وكيفية معالجة هذه التجاوزات، وتوصلت الباحثات إلى أن البنوك الكبيرة التي تستخدم نماذج تقييم داخلي يمكنها تخفيض أوزان المخاطر بمعدل كبير جدا مقارنة بالأوزان المعيارية، وذلك بالاعتماد على الاختلافات في نماذج الأعمال التجارية.

ب- دراسة: Ekaterina Chebotareva، بعنوان **L'inffuence possible de Bale** III **sur le relation entrepres banque financement placements, Flux, intruments de couverture**، هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير2، مقدمة لجامعة اوليانز ضمن تخصص الخدمات المصرفية والتمويل والتامين، سنة 2011.

هدفت الدراسة إلى البحث في مختلف مسببات الأزمة المالية لسنة 2008 والتركيز على ما يعرف بالمشتقات المالية وعمليات توريق الديون لكونها المسبب الرئيسي في الأزمة، كما هدفت إلى معرفة الإصلاحات التي جاءت بها معايير بازل III واهم الايجابيات التي خلفتها كما ركزت الدراسة على جانب السيولة ورأس

المال وذلك بتطبيق هذه المعايير عليها بمختلف الأدوات المساعدة لذلك، وذلك من خلال معالجة البيانات المالية والمحاسبية المختلفة وطبق ذلك على بنك فرنسا لسنة 2009، أين سجل عجز كبير في السيولة ورأس المال كذلك تراجع نسبة المشاريع الكبرى التي يساهم بها البنك في تنمية الاقتصاد الفرنسي، وبعد محاولة تطبيق معايير بازل III على معلومات المالية المتحصلة لوحظ تطور ملحوظ بالإيجاب وزيادة في بعض المؤشرات كمؤشر سعر الفائدة ومؤشر السيولة وبذلك يمكن القول أن البنك استفاد من هذه المعايير وانه باستمرار تطبيقها سوف يسجل كذلك اختفاء جزء كبير من المخلفات السلبية التي خلفتها الأزمة على الجانب المالي للبنك وكانت تلك من أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة خلال القيام بهذه الدراسة.

2- الدراسات المتمثلة في المقالات:

الدراسات عبارة عن مقالات علمية مقدمة لملتقيات أو مجلات مختلفة باختلاف الجهة المصدرة أو القائمة عليها، تحمل متغيرات الدراسة الحالية.

أ- دراسة Suvita Jha and Xiaofeng Hui، بعنوان: **A Comparison of fincial performanc of commecial banks: Acas study of Nepal** ، هذه الدراسة عبارة عن مقال مقدم لمعهد هاربين للتكنولوجيا بمدينة هاربين الصينية وتم نشره في مجلة الأعمال والاقتصاد المجلد 6، العدد 25، في جوان 2012، هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي في البنوك التجارية في النيبال وذلك على أساس سياستها المالية وحساب أدائها المالي بواسطة النسب المالية، واستندت على النموذج القياسي وتحليل القوائم المالية لـ 18 بنك خلال الفترة 2005 إلى 2010، وركز الباحثان في الدراسة على نسبة كفاية رأس المال بالإضافة إلى المؤشرات الأخرى، وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها: إن النسب المالية تأثر وتتأثر فيما بينها وان لنسبة كفاية رأس المال تأثير كبير على حقوق المساهمين وان العائد على الأصول يتأثر هو كذلك بنسبة كفاية رأس المال.

ب- دراسة Medhat Tarawneh، بعنوان: **A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector: Some Evidence from Omani Commercial Banks** ، الدراسة عبارة عن مقال مقدم لمجلة البحوث الدولية للتمويل والاقتصاد، العدد 03، 2006، هدفت هذه الدراسة إلى: إلى المقارنة بين البنوك العمانية وذلك من خلال حساب المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي له، وتم ذلك من خلال تحليل القوائم المالية للبنوك محل الدراسة وحساب مختلف المؤشرات المساعدة على ذلك باستخدام الانحدار البسيط لضمان دقة الدراسة، وتوصل الباحث

في النهاية إن المقارنة بين البنوك لا تقتصر فقط على مقارنة أدائها المالي وانه لا يعد الجانب الوحيد الذي يعكس مكانة البنوك، وكذلك توصل الباحث إلى إن ارتفاع رأس المال أو الودائع والائتمان لا تعكس في الغالب ربحية البنك إنما هي تسلط الضوء على جانب الأصول منها فقط.

ج- دراسة Mohy Edin Sanji، بعنوان: **Analyzing financial Performance of Commercial Banks in india: Application of camels model**، الدراسة عبارة عن مقال مقدم إلى مجلة التجارة والعلوم الاجتماعية، العدد 01، المجلد 04، صادرة في جوان 2010، تقدم هذه الورقة مقارنة بين البنوك العاملين في شمال الهند من حيث قياس الوضع المالي لكل بنك ومعرفة مدى إدارة وكفاءة البنك لتسيير الوضع المالي الخاص به، وذلك من خلال قياس الأداء المالي لكل بنك وتم ذلك بالاستعانة بالأوراق المالية الخاصة بالبنكين محل الدراسة، لحساب مؤشرات الأداء المالي كان من أهمها كفاية رأس المال وجودة الأصول وإدارة السيولة متبعين المنهج الإحصائي ليتم الحكم في الأخير عن السلامة المالية للبنكين من عدمها، وفي آخر الدراسة توصل الباحث لعدة نتائج لعل من أهمها: إن مؤشرات الأداء المالي تثبت السلامة المالية للبنوك وان معدل كفاية رأس المال يعد الأهم لأنه يعطي الصورة الواضحة على أداء البنوك وبذلك فهو ضمان للمودعين والمساهمين وحتى العاملين داخل ذلك البنك، وعلى إدارة البنك الاستمرار في تقييم الأداء المالي للبنك لأنه يساعد في إبقاءه في يسر مالي والتنبؤ بالمخاطر والأزمات التي قد يتعرض لها مستقبلا.

ح- دراسة Vincent Okoth Ongore & Gemenchu Berhanu Kusa، بعنوان **Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**، الدراسة عبارة عن مقال مقدم للمجلة الدولية للاقتصاد والمسائل المالية، المجلد 03، رقم 01، سنة 2013.

تهدف الدراسة إلى توضيح مدى تأثير هيكل الملكية في أداء البنوك محل الدراسة، لسد الفجوة في مجال المصرفي واستخدم الباحثان منهج الانحدار الخط البسيط، لحساب عدة مؤشرات تبين مدى تأثير الأداء المالي في توضيح مكانة البنك داخل الجهاز المصرفي ومن ثم توضيح المكانة التي يشغلها الجهاز البنكي في الاقتصاد ككل، وتوصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها: إن هناك عوامل محددة تأثر تأثيرا كبيرا على الأداء المالي للبنوك خاصة في كينيا باستثناء متغير السيولة، وكذلك توصل إلى إن متغيرات الاقتصاد الكلي لا تعطي التحليل المحكم لحالة الأداء المالي المصرف، ومنه فهو يتأثر أو يقاس بمؤشرات محددة كحقوق

الملكية وهي كذلك تختص بأنها تتأثر بالقرارات التي يصدرها مجلس الإدارة وهذا ما اختصت به البنوك محل الدراسة.

خ- دراسة Akram Alkhatib، بعنوان: **Financial Performance of Palestinian Commercial Banks** ، الدراسة معدة من طرف مركز تعزيز الأفكار في الو. م. أ، للمجلة الدولية للأعمال التجارية والعلوم الاجتماعية، المجلد 03، رقم 03، فبراير 2012، وهي عبارة عن دراسة تجريبية للأداء المالي للمصارف التجارية الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية، تم قياس الأداء المالي لهذه البنوك باستخدام عدة مؤشرات أهمها العائد على الموجودات والقيمة الاقتصادية المضافة إضافة إلى قياس الأداء الاقتصادي، واستند الباحث إلى نموذج الارتباط الخطي وتحليل الانحدار المتعدد واستخرجت بيانات الدراسة من القوائم المالية للفترة من 2005 إلى 2010، وتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: إن المؤشرات المتبعة في الدراسة تقيس وتبين مدى الأثر الذي تتركه مخاطر الائتمان والكفاءة التشغيلية وإدارة الأصول على الأداء المالي للبنك وكذلك انه هناك اثر متبادل بين حجم البن والأداء المالي له ظهر ذلك في البنوك محل الدراسة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

سوف نطرح في هذا المطلب أهم نقاط التشابه والاختلاف التي يشترك ويختلف فيها موضوع دراستنا مع الدراسات السابقة وذلك من خلال تفصيلها في فرعين الأول يعرض أوجه التشابه، أما الثاني منه فيعرض أوجه الاختلاف.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

من خلال هذا الفرع يتم عرض لأهم أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة إن كانت بالعربية أو الأجنبية منها، مع التركيز على أهم المتغيرات المشتركة.

1- أوجه التشابه مع الدراسات بالعربية:

بعض استعراضنا للدراسات السابقة التي تم إجرائها في مجالات مختلفة، وجدنا أنها تتشارك مع موضوع الدراسة في عدة نقاط أهمها:

- ✓ اهتمت جميع الدراسات بالجانب المالي للجهاز المصرفي عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، وهو المشترك الأساسي لهم.

- ✓ التعرض إلى المسؤولين المهمين والمنظمين للعمل البنكي والمصرفي حول العالم المتمثل في لجنة إدارة المخاطر المصرفية.
- ✓ استعراض لمتطلبات اتفاقيات بازل خاصة الثالثة منها التي تعتبر المشترك المهم من بين الاتفاقيات الأخرى.
- ✓ التطرق إلى سرد تقييم الأداء المالي للبنوك من الجانب المفاهيمي والتطرق لأهم المفردات المتعلقة به.
- ✓ التركيز على أهم المؤشرات التي يمكن حسابها ليتم التعرف على مستوى الأداء المالي للبنوك التجارية.
- ✓ الاتفاق على أن تقييم الأداء المالي للبنوك يتم الوصول إليه بعد تحليل وتطبيق المؤشرات الخاصة به بالاعتماد على المعلومات المالية التي تستخرج من مختلف القوائم للبنوك.

2- أوجه التشابه مع الدراسات الأجنبية:

تشارك الدراسات الأجنبية والموضوع محل الدراسات في نقاط نلخصها في:

- ✓ تسلط كل من الدراسات الضوء على دراسة تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، وتخصيص الدراسة لبنوك تجارية منتشرة حول العالم.
- ✓ اتفقت الدراسات في كون الأداء المالي يقاس بمؤشرات أهمها كفاية رأس المال أو القيمة الاقتصادية المضافة أو حقوق الملكية وغيرها من المؤشرات الأخرى.
- ✓ اشتركت كذلك في أنها تستمد معلوماتها من القوائم المالية للبنوك محل الدراسة خلال فترة زمنية محددة.
- ✓ ولتسهيل الدراسة تم الاستعانة بالتحليلات الإحصائية وبناء نماذج إحصائية لتوضيح الأثر بدقة وموضوعية.
- ✓ دراسة متطلبات بازل III ، وما تترك من آثار على البنوك عند تطبيقها خلال القيام بالعمليات المختلفة التي تضمن وجوده وتطويره.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالة عن الدراسات السابقة في عدة أوجه أهمها المتغيرات المكونة لكل من الدراسات وكذلك عدة اختلافات أخرى نذكرها في:

1- أوجه الاختلاف مع الدراسات العربية:

رغم أنها دراسات سابقة وتوصلت إلى نتائج وتوصيات وآفاق إلا أنها تختلف وموضوع الدراسة في عدة نقاط أهمها:

- ✓ اهتمت بمعايير لجنة بازل خاصة الثالثة منها لتطبيق الحوكمة داخل الجهاز المصرفي أو كأداة لإدارة المخاطر والتخفيف من الأزمات المالية التي قد تصيبه مستقبلا.
- ✓ دراسة الأثر الذي تتركه مقررات لجنة بازل على العمل المصرفي من جميع الجوانب المالية والتنظيمية.
- ✓ إعطاء أهمية لاتفاقية بازل I و II أكثر من اتفاقية بازل III ذلك راجع إلى أن البنوك التجارية لا تزال تواكب وتطور من نفسها لتتماشى ومتطلبات بازل III.
- ✓ دراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي ليتم الحكم على مكانة البنوك داخل الجهاز المصرفي فقط.
- ✓ التطرق إلى التقييم المالي ودراسته لتطوير السوق المالي أو معرفة تأثير السياسات الاقتصادية على أسعار الأدوات المالية داخل السوق المالي.
- ✓ حساب مؤشرات تقيم الأداء المالي للبنوك ليتم الحكم على المكانة المالية ومدى تحمل البنوك للازمات والمخاطر، كذلك معرفة مساهمته داخل الجهاز المصرفي الواقع فيه.
- ✓ دراسة كل متغير على حدى ولا يوجد هنا أي من الدراسات السابقة التي جمعت بين معايير لجنة بازل والأثر التي تخلفه على تقييم الأداء المالي للبنوك.

2- أوجه الاختلاف مع الدراسات الأجنبية:

هناك اختلافات بين الدراسات الأجنبية و موضوع الدراسات في نقاط مهمة نذكر منها:

- ✓ إهمال المؤشرات التي جاءت بها لجنة بازل III والاهتمام بمؤشر كفاية رأس المال فقط.
- ✓ أنها تدرس تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية لمعرفة مكانتها داخل الجهاز المصرفي أو الاقتصاد الوطني ككل.
- ✓ انه لا يوجد هناك ربط بين معايير لجنة بازل III والأداء المالي للبنوك لا من ناحية التطبيق ولا من ناحية الأثر الذي تخلفه.

خلاصة الفصل

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الأدبيات المتعلقة بالدراسة، وذلك من خلال عرض المفاهيم والأدبيات المتعلقة بلجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة والتركيز على اتفاقية بازل III بصفة خاصة وذلك من خلال التعريف بها وذكر أهم متطلباتها ودواعي ظهورها، وكذلك إلى واقع تطبيقها دوليا ومحليا، واهم التعديلات التي جاءت بها على مؤشرات تقييم الأداء المالي والمؤشرات الجديدة التي جاءت بها، وكذلك تم التطرق إلى تقييم الأداء المالي للبنوك من حيث التعريف والأهداف والخصائص واهم المؤشرات التي يعتمدها البنك في تقييم أدائه المالي، والاختلاف بين المؤشرات التقليدية والحديثة منها، كان هذا ما يضمه المبحث الأول الذي توصلنا من خلاله إلى أن لجنة بازل III جاءت بتعديلات تسهل على البنوك تجنب المخاطر ورفع رأس ماله بطرق بسيطة دون عرقلة لعمله، وعلى البنوك تطبيقها خلال الفترة المسموح بها للوصول إلى مكانة مالية تساعده على الاستمرارية.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل شمل بعض من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا، و انقسمت إلى عربية وأجنبية، وذلك بعرض نوعيتها والهدف منها واهم النتائج المتوصل لها خلال قيامها، وفي ختام المبحث كانت هناك مقارنة ين دراستنا والدراسات السابقة من حيث التركيز على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بينهما.

الفصل الثاني:

الأداء المالي لبنك الكويت الوطني وبنك بركة الجزائر إثر تطبيق معايير لجنة بازل III

مقدمة الفصل:

من خلال ما تقدم في الفصل النظري سوف نقوم بمحاولة إرساء تلك المعلومات وتوضح الأثر الذي تتركه لجنة بازل **III** على مؤشرات الأداء المالي، وذلك من خلال الاستعانة بعدة برامج ومعطيات مالية تخص البنوك عامة ونختص منها بنكي بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائري، ويكمن الاختلاف بين البنكين أن احدهما صرح بمرسوم قانوني بتبنيه لمتطلبات لجنة بازل خاصة ما تعلق بنسبة كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي والمتمثل في بنك الكويت الوطني، أما البنك الثاني الذي لم يصرح ذلك سنقوم بمحاولة إسقاط النتائج المتحصل عليها بعد معالجة بيانات البنك سالف الذكر ومن ثم استنتاج ما إن كان يتبنى لمتطلبات بازل **III** أم لا.

ويهدف هذا الجانب إلى معرفة وتحديد الأثر الذي تتركه معايير لجنة بازل **III** على الأداء المالي بصفة عامة وعلى المؤشرين السابقين بصفة خاصة، كما نتعرض إلى مختلف الطرق والبيانات والأدوات المستخدمة في ذلك، وسوف نتطرق إلى ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات**
- **المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية**

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يعرض هذا المبحث الطريقة التي سوف تتم من خلالها الدراسة التطبيقية للموضوع وكذلك الأدوات المستعملة للمساعدة في الحصول أدق النتائج لهذه الدراسة، وسوف يتم ذلك من خلال ملبين حمل الأول منهما عنوان الطريقة، أما الثاني فيشمل الأدوات .

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

الطريقة التي سوف تتبع للقيام بهذه العملية تشمل عدة خطوات فرعية سوف نقوم بعرضها من خلال هذا المطلب وذلك من خلال ثلاث فروع حيث يعرض الأول اختيار العينة، والثاني طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات ، أما الثالث من هذه الفرع يعرض تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

الفرع الأول: اختيار عينة الدراسة

يتمثل مجتمع دراستنا في البنك الوطني الكويتي و بنك البركة الجزائري ، وتم اختيار هذين البنكين على أساس توفر ووجود المعطيات المالية والنظرية عنهما،من خلال مصادر مختلفة وهو ما يساعد في الدراسة وذلك من خلال موقعهما الالكتروني ونشر جميع التقارير المتعلقة بالنشاط المالي لهما، كذلك إلى الزيارة الميدانية للاستفسار وتأكيد بعض المعلومات الخاصة ببنك البركة وذلك من خلال زيارة وكالة الوادي. وقد تم حصر الدراسة خلال الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2015.

1- بنك الكويت الوطني[1]:

تأسس بنك الكويت الوطني في عام 1952 وهو بذلك أول أقدم بنك وطني وشركة مساهمة تأسست في دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي. وعبر السنوات استطاع الوطني بفضل إدارته المستقرة والرصينة إلى جانب إستراتيجيته الواضحة وأدائه المتنامي وجودة أصوله ومتانة قاعدته الرأسمالية، بناء صرح مصرفي كبير يقدم مجموعة من الخدمات والحلول المصرفية والمالية والاستثمارية المبتكرة للأفراد والشركات تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، وبات الوطني يستأثر بحصة كبيرة من النشاط المصرفي وقاعدة متنامية من العملاء محليا وإقليميا. وينفرد الوطني على مستوى البنوك العربية بأكبر شبكة فروع خارجية ومكاتب تمثيل وشركات تابعة متواجدة في أهم العواصم المال والأعمال حول العالم.

كما يحظى بنك الكويت الوطني الذي يعتبر اكبر مؤسسة مالية في الكويت، بأعلى التصنيفات الائتمانية على مستوى بنوك الأسواق الناشئة والشرق الأوسط من قبل مؤسسات التصنيف الائتماني المعتمدة " موديز"

[1] - التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك الكويت الوطني لسنة 2010.

و " ستاندرد أند بورز" و " فيتش" علاوة على اختياره بإجماع المؤسسات المالية المرموقة " ذي بانكر" و " يورماني" و " جلوبال فاينانس" كأفضل بنك في الشرق الأوسط، كما اختارته " جلوبال فاينانس" خلال عام 2010 ضمن قائمة البنوك الخمسين الأكثر أمانا في العالم.

2- بنك البركة الجزائر:

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وشركة دله القابضة الدولية، وقد كانت نتيجة هذا الاتصال أن تم تقديم قرض مالي من طرف مجموعة دله البركة القابضة للحكومة الجزائرية، بلغت قيمته 30 مليون دولار خصص لتدعيم التجارة الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة فرصة لخلق جو من الثقة المتبادلة بين الجزائر والمجموعة.

وفي سنة 1986 بدأت فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر تتبلور أكثر، وذلك عند قيام مجموعة دلّة البركة المصرفية بعقد ندوتها الرابعة في فندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، حيث كان محور هذه الندوة هو مناقشة فكرة إنشاء بنك إسلامي في الجزائر[1].

لقد كانت لسلسلة الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية ابتداء من سنة 1986 ووصولا إلى القانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 والموافق ل 14 أفريل 1990، الدور الكبير في فتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في المجال المصرفي بالجزائر ومنها بنك البركة الجزائري، الذي وجد سبيله للتحقيق من خلال تقديم طلب اعتماد البنك لبنك الجزائر الذي وافق على التصريح له بالعمل في السوق المصرفي الجزائري، ليتم بموجبه إنشاء هذا البنك بتاريخ 20 ماي 1991 تحت اسم بنك البركة الجزائري، أما بداية ممارسته لنشاطه بشكل فعلي فكان في شهر سبتمبر 1991. ويعتبر القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والقرض بنك البركة الجزائري على انه شركة مساهمة لها الحق في تنفيذ جميع الأعمال المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، ليتيح بذلك فرصة العمل المصرفي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية[2].

يعرف بنك البركة الجزائر على أنه[3]: أول بنك إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر، تأسس بتاريخ 20 ماي 1991 وبدا نشاطه فعليا خلال شهر سبتمبر 1991، برأس مال قدرة 500 مليون دج، ثم رفع هذا المبلغ

[1] - منير معمري، **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012، ص 125.

[2] - **نفس المرجع**، ص 125.

[3] - سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير**، مرجع سابق ، ص 13.

حسب التنظيم المعمول بها حاليا إلى 10 ملايير دج سنة 2009 (أي ما يعادل 140 مليون دولار أمريكي)، وهو فرع لمجموعة البركة المصرفية التي يقع مقرها بالبحرين ولها فروع أخرى في العديد من دول العالم، يملك رأس ماله مشاركة مع هذه المجموعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR الجزائري بنسبة 44 %، ومجموعة البركة المصرفية 56 %، وبالتالي فهو بنك مختلط بين القطاعين العام والخاص في الجزائر.

الفرع الثاني: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات

للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة وجب توفر المعطيات المالية اللازمة لها، وذلك ما يعرضه هذا الفرع من طريقة جمع تلك البيانات وتلخيص المعطيات المهمة التي تساعد في إتمام الدراسة.

1- طريقة جمع البيانات:

اختلفت طرق جمع المعلومات باختلاف البنوك فكانت هناك طرق مختلفة لجمع البيانات التي تساعد في إتمام هذه الدراسة من خلال:

- ✓ **المقابلة الشخصية:** من خلال زيارة ميدانية لبنك البركة الجزائر وكالة الوادي.
- ✓ **الموقع الرسمي لبنك الكويت الوطني** http://www.kuwait.nbk.com
- ✓ **المرقع الرسمي لبنك البركة الجزائر** http://www.albaraka-bank.com.

2- تلخيص المعطيات:

تتمثل المعطيات في مكونات مؤشرات تقييم الأداء المالي لبنك الكويت الوطني، وكذلك الخاصة ببنك البركة الجزائر ، القوائم المالية الخاصة بالبنكين والمتمثلة في الميزانيات وجدول حسابات النتائج ، معطيات خارج الميزانية، المجمعة من تقارير البنك للفترة من 2010 إلى 2015، إضافة إلى بعض المعطيات المتلقية من فرع بنك البركة الجزائر في الوادي.

الفرع الثالث: تحديد متغيرات الدراسة وكيفية قياسها:

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى متغيرات الدراسة من خلال دراسة كافية لمتطلبات لجنة بازل III المتوصل لها في الجانب النظري من هذه الدراسة وتوصلنا إلى أنها اهتمت بمؤشرات الأداء المالي الثلاث سالفة الذكر وبذلك سوف تعنى كمتغيرات للجانب التطبيقي، أما كيفية قياس هذه المؤشرات تتم عبر خطوات مدروسة ليتم التوصل إلى النتائج المرجوة.

1- المتغيرات الخاصة ببنك الكويت الوطني وكيفية قياسها:

أ- المتغيرات الخاصة ببنك الكويت الوطني:

تتمثل متغيرات الدراسة الخاصة ببنك الكويت الوطني في تقييم الأداء المالي لبنك الكويت الوطني وذلك من خلال حساب المؤشرات التي نصت عليها لجنة بازل في مقررات اتفاقيتها الثالثة والمتمثلة في نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الرفع المالي، وكذلك نسبة السيولة، ومن اجل الوصول لهذه المؤشرات نقوم بحسابها وتحليلها وإيجاد العلاقة بينها وبين معايير لجنة بازل الثالثة من خلال تشكيل نماذج بسيطة توضح هذه العلاقة وتحدد الأثر بينهما، ومن ثم تحديد أن كان هذا التأثر سلبي أو ايجابي والحكم عليه من خلال الإضافات التي قدمها للبنك عند العمل بهذه المقررات. والجدول التالي يمثل المتغيرات المتمثلة في مؤشرات الأداء المالي لبنك الكويت الوطني:

جدول رقم 03: مؤشرات الأداء المالي لبنك الكويت الوطني خلال الفترة المحددة:

السنة	نسبة كفاية رأس المال	نسبة الرفع المالي
2010	% 18.35	% 6.21
2011	% 18.29	% 6.28
2012	% 18.29	% 7.17
2013	% 17.29	% 7.92
2014	% 14.52	% 7.8
2015	% 16.8	% 8.5

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الكويت الوطني للفترة المحددة.

الشكل رقم 01: نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني:

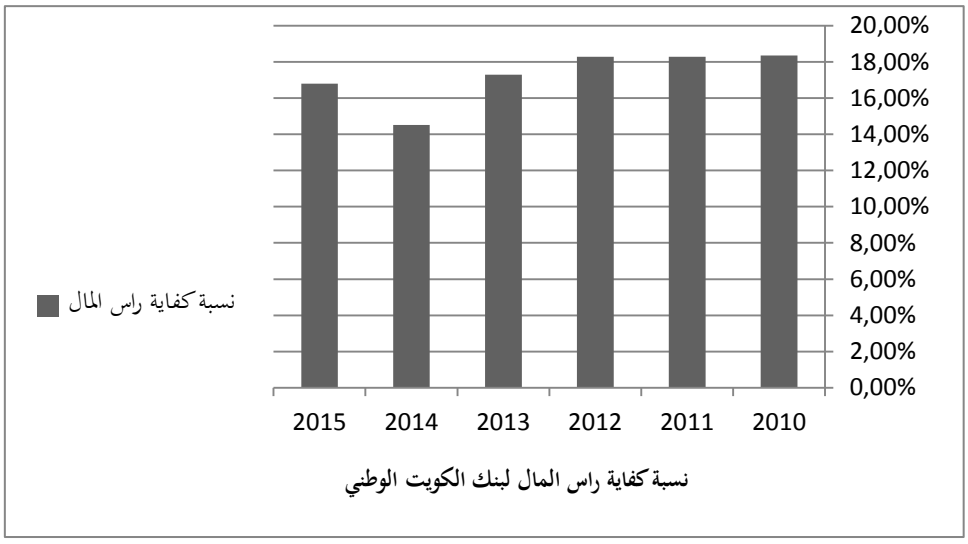

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول السابق وبرنامج Excel.

والملاحظ من الجدول رقم 03 والشكل أعلاه الذي يوضح نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني أن:

نسبة كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني وصلت إلى حدها الأعلى خلال هذه الفترة خلال سنة 2010 حيث بلغت 18.35%، وسجل الحد الأدنى لها خلال هذه الفترة في سنة 2014 حيث بلغت النسبة 14.52 %، راجع هذا التذبذب إلى بداية البنك بتطبيق معايير لجنة بازل III كما صرحه في التقرير السنوي للبيانات المالية لسنة 2014، لتعود النسبة للاستقرار في نهاية سنة 2015 حيث بلغت 16.8 %.

الشكل رقم 02: نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني:

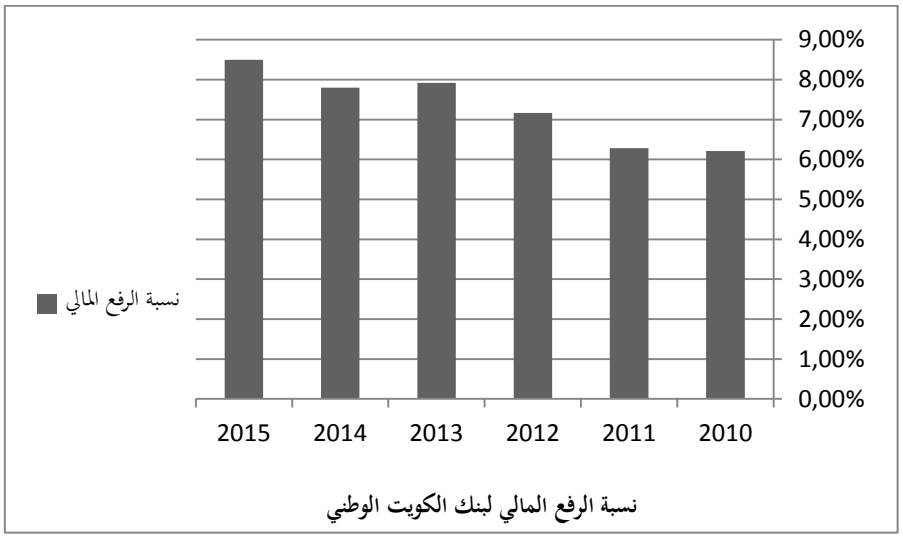

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول السابق وبرنامج Excel .

كذلك نلاحظ من الجدول رقم 03 والشكل 02 الذي يوضح نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني خلال فترة الدراسة المحددة من 2010 إلى 2015، أن:

نسبة الرفع المالي متذبذبة خلال السنوات الأولى وحدد الحد الأعلى لها خلال سنة 2015 لتبلغ 8.5 %، كما لا ننسى الإشارة إلى أن البنك قد بدأ بتطبيق معايير بازل III خلال هذه السنة، وشهدت سنة 2010 نسبة 6.21 % حيث تسجل كحد أدنى لنسبة الرفع المالي خلال فترة الدراسة.

ب- كيفية قياس المتغيرات الخاصة ببنك الكويت الوطني:

✓ كيفية قياس معدل كفاية رأس المال[1]:

اصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2014 تعليماته حول تطبيق معايير كفاية رأس المال (بازلII) وفقا لإطار عمل لجنة بازل الذي يسري على البنوك المرخصة في دولة الكويت، ليتم بفاعلية استبدال وإحلال

[1] - التقرير السنوي للبيانات المالية لبنك الكويت الوطني،لسنة 2014.

المتطلبات السابقة بموجب التعميم الصادر ضمن إطار عمل بازل لسنة 2005، ساهمت هذه الإصلاحات في تعزيز جودة رأس المال وتقديم عدة متطلبات للمصدات الرأسمالية تتماشى مع الاقتراحات المقدمة من لجنة بازل للرقابة المصرفية، يتكون إطار عمل لجنة بازل الخاص ببنك الكويت المركزي من ثلاثة أركان، يقدم الركن الأول إطار عمل لقياس متطلبات رأس المال بالنسبة لمخاط الائتمان ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق طبقا " للمنهج المعياري" ويتعلق الركن الثاني بعملية المراجعة الرقابية ويركز على أهمية عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال التي يتم إجراءها من قبل البنوك، وفي ضوء ذلك والتزاما بالتعليمات المذكورة آنفا قام بنك الكويت بتطوير عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال وإطار عمل لاختبارات الضغط بالإضافة إلى النماذج والسياسات والإجراءات الأساسية له.

ويعبر عن نسبة كفاية رأس المال في بنك الكويت الوطني بعد تجميع المعطيات المالية من جميع الفروع التابعة لها للتوصل إلى النسبة النهائية كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = \frac{\text{حقوق المساهمين}}{\text{راس المال الاساسي}} = ..\%$$

✓ **كيفية قياس نسبة الرفع المالي**[1]: اصدر بنك الكويت المركزي في أكتوبر 2014 التعليمات حول " معيار الرفع المالي" والتي تم تقديمها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من مجموعة الإصلاحات الرقابية، وهذا القياس الذي لا يعتمد على المخاطر والذي يتميز بالشفافية يؤيد كفاية رأس المال لكي يمثلا تدبيرا مساعد في الحد من التراكم الزائد للانكشافات ضمن وخارج الميزانية العمومية.

ومعيار الرفع المال هو احد المتطلبات المنفصلة والإضافية المندرجة ضمن متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر، ويعرف بأنه مقياس " رأس المال" مقسوما على مقياس " الانكشافات للمخاطر" ويتكون مقياس رأس المال (CET1) من رأس المال، أما مقياس الانكشاف فهو مجموع الانكشافات للموجودات ضمن الميزانية العمومية والمشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية والانكشافات خارج الميزانية العمومية.

تلتزم المجموعة بالمتطلبات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشان معيار الرفع المالي المقرر بنسبة 3 % كحد أدنى.

[1] - التقرير السنوي للبيانات المالية لبنك الكويت الوطني،لسنة 2014.

عبر عن نسبة الرفع المالي في بنك الكويت الوطني بعد تجميع مختلف المعطيات المالية الخاصة بها من فروعها كما يلي:

$$\text{نسبة الرفع المالي} = \frac{\text{راس المال الاساسي الشريحة الاولى}}{\text{اجمالي الانكشافات}} = \ldots\%$$

2- المتغيرات الخاصة ببنك البركة الجزائر وكيفية قياسها:

بعد التوصل للأثر الذي تتركه لجنة بازل III على الأداء المالي لبنك الكويت الوطني بحكم أنها أقرت بتطبيقها لهذه المعايير بنص صريح، نقوم بإسقاط ذلك على الأداء المالي لبنك البركة الجزائر من خلال إعادة حساب مؤشرات تقييم الأداء وفق ما تنص عليه اللجنة ومقارنة ما يتوصل إليه مع الأثر المتوصل له عند تطبيقها على بنك الكويت ومن معرفة إن كان البنك يطبق معايير اتفاقية بازل III وذلك لعدم تأكدنا من تطبيقه لها لانعدام نص قانوني صريح على ذلك صادر من إدارة البنك.

وقد لخصت المتغيرات الخاصة ببنك البركة الجزائري في الجدول التالي:

جدول رقم 04: مؤشرات الأداء المالي لبنك البركة الجزائر خلال الفترة المحددة:

السنة	نسبة كفاية رأس المال	نسبة الرفع المالي
2010	% 27.90	% 6.39
2011	% 25.62	% 6.47
2012	% 30.55	% 6.81
2013	% 29	% 6.83
2014	% 26	% 6.83
2015	% 15.18	% 8.25

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة الجزائر للفترة المحددة.

الشكل رقم 03: نسبة كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر:

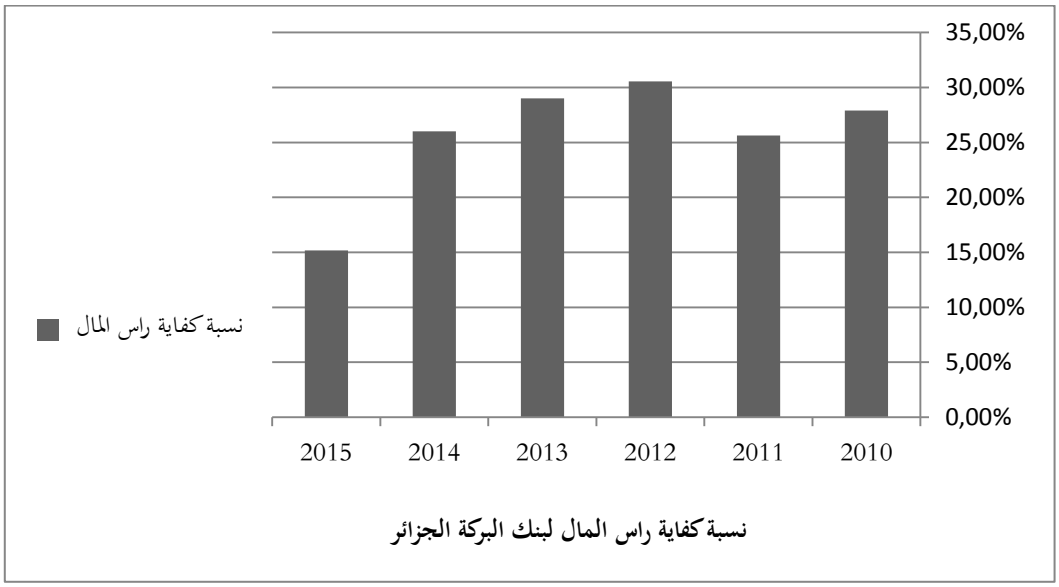

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الجدول السابق وبرنامج Excel .

الملاحظ من الجدول رقم 04 والشكل أعلاه الذي يوضح تطور نسبة كفاية رأس المال في بنك البركة الجزائر أن: بنك البركة الجزائر سجل أعلى نسبة لكفاية رأس المال مسجلة خلال فترة الدراسة كانت خلال سنة 2012، وأن أدنى نسبة لها سجلت خلال سنة 2015 حيث بلغت النسبتين على التوالي 30.55 % و 15.18 %، راجع ذلك إلى السياسات التي يعتمدها البنك في تحسين مستوى أدائه المالي أو المتغيرات العالمية التي تصدرها السلطات والمؤسسات المالية العالمية الكبرى، ويمكن إرجاع ذلك إلى تبني البنك لمعايير لجنة بازل III.

الشكل رقم 04: نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر:

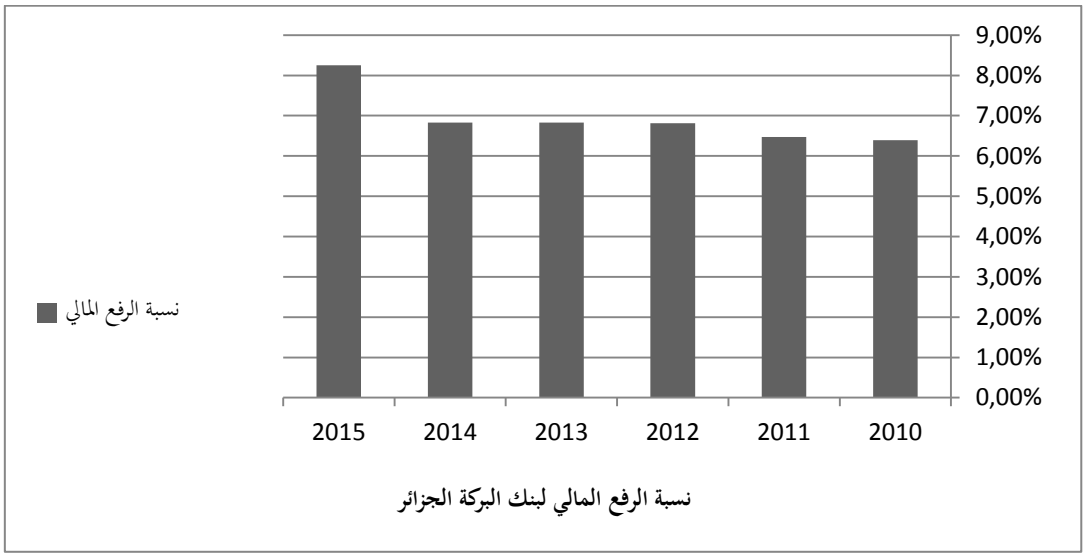

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد الجدول السابق وبرنامج Excel .

وكذلك نلاحظ من الجدول رقم 04 والشكل رقم 04 الذي يوضح تطورات نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر أن: أعلى نسبة له بلغت 8.25 % وذلك خلال سنة 2015، وهو عكس ما لوحظ بالنسبة لكفاية رأس المال الخاصة بالبنك، أما الحد الأدنى لها فقد سجل خلال سنة 2010 حيث بلغت النسبة 6.39 %، ولوحظ ثبات لها في النسبة 6.83 % خلال السنتين 2013، 2014 حيث يمكن إرجاع ذلك إلى أن البنك لم يقم بأي تعديلات تخص تقييم الأداء المالي له.

المطلب الثاني: الأدوات المستعملة

من اجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة الرئيسية والفرعية واختبار الفرضيات، تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المتمثلة في:

- ✓ المؤشرات المالية وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة وهي معدل كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي، نسبة تغطية السيولة، كما لا ننسى الإشارة إلى معايير لجنة بازل III.
- ✓ معادلات الانحدار البسيط $Y= a + b x$، التي سوف تبين اثر المتغيرات المستقلة (معدل كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي، نسبة تغطية السيولة) على المتغير التابع (مقررات اتفاقية بازل III)، حيث تم إعطاء القيمة الصفرية لعدم تطبيق هذه المقررات ومن ثم عدم وجود أثر، وإعطاء القيمة 1 لتطبيق المقررات ومن ثم وجود أثر لها على الأداء المالي للبنكين.
- ✓ كما تم الاستعانة ببرنامج Excel لحساب المؤشرات المالية البسيطة التي سوف تساعد في الدراسة وذلك بتلخيص قيمة المؤشرات والنسب المصرح بها في التقارير السنوية للبيانات المالية للفترة 2010-2015.
- ✓ وكذلك سنقوم باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة النموذج البسيط معالجة إحصائية وتحديد العلاقة والتأثير المتبادل بين متغيرات الدراسة وذلك بعد اختيار الاختبار المناسب ومقارنة المحسوبة منها مع المجدولة لتحديد قيمة التأثير المتواجد.

المبحث الثاني: النتائج ومناقشة الدراسة التطبيقية

نتطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض النتائج المتوصل إليها من خلال معالجة المعطيات المالية ببرنامج SPSS، وذلك لتوضيح الأثر المتبادل بين مقررات لجنة بازل ومؤشرات تقييم الأداء المالي، وهذا العرض سوف يتم خلال مطلبين عنون الأول بنتائج الدراسة والثاني منها تحت عنوان تحليل نتائج الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

تتمثل نتائج الدراسة في البيانات الإحصائية المتحصل عليها بعد معالجة البيانات المالية للبنكين وسوف نطرح كل منهما على حدى من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: نتائج دراسة بنك الكويت الوطني

للتحصل على النتائج المرجوة تم الاعتماد على المعطيات المالية المبينة في الجدول التالي والملخصة من تقارير البيانات المالية لبنك الكويت الوطني خلال الفترة المحددة، مع إعطاء الفرضية الصفرية للسنوات ما قبل تطبيق معايير اتفاقية بازل III ، والفرضية 1 للسنوات ما بعد تطبيق تلك المعايير.

الجدول رقم 05: مؤشرات الأداء المالي (نسبة كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي) لبنك الكويت الوطني مع وجود وعدم وجود تطبيق لمتطلبات بازل III:

وجود بازل	نسبة الرفع	نسبة الكفاية	السنة	عدم وجود بازل	نسبة الرفع	نسبة الكفاية	السنة
1	%7.92	%17.29	2013	0	%6.21	%18.35	2010
1	%7.8	%14.52	2014	0	%6.28	%18.29	2011
1	%8.5	%16.8	2015	0	% 7.17	%18.29	2012

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير المالية لبنك الكويت الوطني للفترة المحددة.

وبعد معالجة البيانات في الجدول رقم 05 وبالاعتماد في ذلك على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، تحصلنا على ما يلي:

1- النتائج الخاصة بمعدل كفاية رأس المال:

بعد تحليل المعطيات في الجدول رقم 05 الخاصة بمعدل كفاية رأس المال تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (5- 1): جدول المعاملات عند مستوى الثقة 95% لمتغيرات نموذج معدلات كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني:

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

✓ من خلال الجدول رقم (5- 1) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$Y = 18.31 - 2.107\ x_1$$
$$(6.04) \quad (0.85)$$

حيث:

Y: تمثل معدل كفاية رأس المال

x_1: تمثل معايير لجنة بازل III تأخذ القيمة 0 أو 1.

الأرقام بداخل الأقواس تمثل الخطأ المعياري لكل معلمة

✓ تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الميل B_1:

فرضية العدم: $H_{1.0}: B_1 = 0$، أي معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني لا يتأثر بمقررات بازل III.

الفرضية البديلة: $H_{1.1}: B_1 \neq 0$، أي معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني يتأثر بمقررات بازل III.

- تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الحد الثابت:

فرضية العدم: $H_{1.0}: B_1 = 0$، أي عدم وجود اثر لاتفاقية بازل على معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني.

الفرضية البديلة: $H_{1.1}: B_1 \neq 0$، أي وجود اثر لاتفاقية بازل على معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني.

نستخدم قيمة P- Value المرافقة لإحصائية T لنموذج ستيودنت للمعلمة في الاختبار كما يلي:

إذا كانت P- Value < 0.05 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 %.

إذا كانت P- Value < 0.01 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 1 %.

عكس هذا نقبل فرضية العدم.

ومن الجدول رقم (5- 1) كذلك نجد أن: t= 2.46، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95 %.

الجدول رقم (5- 2): جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج معدلات كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني:

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
الكفاية	17.2567	1.48526	6
تطبيق بازل	.50	.548	6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

✓من الجدول رقم (5- 2): بلغت قيمة الفرق بين متوسط كفاية رأس المال قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط الكفاية بعد الأخذ بها المستخرجة من الجدول أعلاه: (172567).

الجدول رقم (5- 3): ملخص النموذج لمتغيرات نموذج معدلات كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني:

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.777[a]	.604	.504	1.04557	.604	6.089	1	4	.069	3.224

a. Valeurs prédites : (constantes), تطبيق بازل

b. Variable dépendante : الكفاية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (5- 3)والذي يلخص متغيرات نموذج معدلات كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني أن : $0 \leq R^2 \leq 1$.

- ✓ حيث بلغ معامل التحديد:$R^2 = 0.777$ والذي يقارب من النسبة المئوية 100% ، مما يعني صحة النموذج.
- ✓ وبلغ معدل التحديد المصحح 0.604.، وانه مسجل اقل من معامل التحديد غير المصحح.

2- نتائج نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني:

بعد تحليل المعطيات في الجدول رقم 05 كذلك من الجانب الخاص بنسبة الرفع المالي تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (5- 4): جدول المعاملات عند مستوى الثقة 95 %، لمتغيرات نموذج معدلات الرفع المالي لبنك الكويت الوطني:

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95.0% % intervalles de confiance pour B	
		A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
1	(Constante)	6.553	.267		24.578	.000	5.813	7.294
	تطبيق بازل	1.520	.377	.896	4.031	.016	.473	2.567

a. Variable dépendante : الرفع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

- ✓ من خلال الجدول رقم (5- 4) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$Y = 6.553 + 1.52\ x_2$$
$$(0.267) \quad (0.377)$$

حيث:

Y: تمثل نسبة الرفع المالي

X_2: تمثل معايير لجنة بازل III تأخذ القيمة 0 أو 1.

الأرقام بداخل الأقواس تمثل الخطأ المعياري لكل معلمة .

✓ تستعمل T سيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الميل B_1:

فرضية العدم: $H_{2.0}: B_1 = 0$، أي نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني لا يتأثر بمقررات بازلIII .

الفرضية البديلة: $H_{2.1}: B_1 \neq 0$، أي نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني يتأثر بمقررات بازلIII .

✓ تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الحد الثابت:

فرضية العدم: $H_{2.0}: B_1 = 0$، أي عدم وجود اثر لاتفاقية بازل على نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني. الفرضية البديلة: $H_{2.1}: B_1 \neq 0$، أي وجود اثر لاتفاقية بازل على نسبة الرفع المالي لبنك الكويت الوطني.

نستخدم قيمة P- Value المرافقة لإحصائية T لنموذج ستيودنت للمعلمة في الاختبار كما يلي:

إذا كانت P- Value < 0.05 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 %.

إذا كانت P- Value < 0.01 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 1 %.

عكس هذا نقبل فرضية العدم.

ومن الجدول رقم (5- 4) كذلك نجد أن: t= 4.031، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة95 %.

الجدول رقم (5- 5): جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نموذج معدلات الرفع المالي لبنك الكويت الوطني:

Statistiques descriptives

	Moyenne	Ecart-type	N
الرفع	7.3133	.92938	6
تطبيق بازل	.50	.548	6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

✓ من الجدول رقم (5- 5): بلغت قيمة الفرق بين متوسط نسبة الرفع المالي قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط نسبة الرفع بعد الأخذ بها و المستخرجة من الجدول أعلاه : (73133).

الجدول رقم (5- 6): ملخص نموذج متغيرات معدلات الرفع المالي لبنك الكويت الوطني:

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Changement dans les statistiques					Durbin-Watson
					Variation de R-deux	Variation de F	ddl1	ddl2	Sig. Variation de F	
1	.896[a]	.802	.753	.46183	.802	16.249	1	4	.016	2.220

a. Valeurs prédites : (constantes), بطحي بازل

b. Variable dépendante : الرفع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5- 6) والذي يلخص متغيرات معدلات الرفع المالي لبنك الكويت الوطني أن قيمة : $\mathbf{0} \leq R^2 \leq 1$

- ✓ وبلغ معامل التحديد: $R^2 = 0.\ 896$، وتعد هذه القيمة مفسرة للنموذج حيث أنها تقترب من %100
- ✓ وبلغت قيمة معامل التحديد المصحح 0.802 وهي اقل من قيمة معامل التحديد غير المصحح.

الفرع الثاني نتائج دراسة بنك البركة الجزائر

وبعد إسقاط دراسة بنك الكويت الوطني على بنك البركة الجزائر مع الأخذ بعين الاعتبار عدم العلم إن كان البنك يطبق معايير بازل III أم لا، وذلك لعدم وجود قرار أو مرسوم واضح بذلك، وبحكم انه بنك شراكة جزائرية بحرينية، يعني ذلك أن المقر الرئيسي لها الواقع في البحرين والتابع لمجموعة دله القابضة يطبق معايير بازل III وتعطل تطبيقها في الجزائر راجع للقرارات الصادرة من البنك المركزي الجزائري.

ولخصت النتائج المتحصل عليها من تقارير البيانات المالية التابعة لبنك البركة الجزائر والمتوفرة من خلال الموقع الرسمي له في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: كفاية رأس المال، نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر خلال الفترة 2010– 2015 بافتراض وجود وعدم وجود تطبيق معايير بازل III:

وجود بازل	نسبة الرفع	نسبة الكفاية	السنة	عدم وجود بازل	نسبة الرفع	نسبة الكفاية	السنة
1	% 6.83	% 26	2014	0	% 6.47	% 25.62	2011
1	% 8.25	% 15.18	2015	0	% 6.81	% 30.55	2012
-	-	-	-	0	% 6.83	% 29	2013

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على التقارير المالية لبنك البركة الجزائر للفترة المحددة.

كما اشرنا سابقا عدم وجود نص صريح من بنك البركة الجزائر بتطبيق اتفاقية بازل III فقد قسمنا المعطيات المتحصل عليها من خلال الاعتماد على الفارق المسجل في النسب، وإسقاط دراسة بنك الكويت الوطني.

وبعد معالجة البيانات في الجدول رقم 06 وبالاعتماد في ذلك على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، تحصلنا على ما يلي:

1- النتائج الخاصة بمعدل كفاية رأس المال:

بعد تحليل المعطيات في الجدول رقم 06 الخاصة بمعدل كفاية رأس المال تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (6 - 1): جدول المعاملات عند مستوى الثقة 95% متغيرات معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	28.023	3.134		8.942	.001	19.322	36.725					
	بازل	-4.630-	4.432	-.463-	-1.045-	.355	-16.936-	7.676	-.463-	-.463-	-.463-	1.000	1.000

a. Dependent Variable: لمعدل رأس الكفاية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

✓ من خلال الجدول رقم (6 -1) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$Y = 28.023 - 4.630\ x_1$$
$$(3.134) \quad (4.432)$$

حيث:

-Y: تمثل نسبة الرفع المالي

X_1: تمثل معايير لجنة بازل III تأخذ القيمة 0 أو 1.

الأرقام بداخل الأقواس تمثل الخطأ المعياري لكل معلمة

✓ تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الميل B_1:

فرضية العدم: $H_{1.0}: B_1 = 0$، أي معدل كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر لا يتأثر بمقررات بازلIII .

الفرضية البديلة: $H_{1.1}: B_1 \neq 0$، أي معدل كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر يتأثر بمقررات بازل III.

✓ تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الحد الثابت:

فرضية العدم: $H_{1.0}: B_1 = 0$، أي عدم وجود اثر لاتفاقية بازل على معدل كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر.

الفرضية البديلة: $H_{1.1}: B_1 \neq 0$، أي وجود اثر لاتفاقية بازل على معدل كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر.

نستخدم قيمة P- Value المرافقة لإحصائية T للمعلمة في الاختبار كما يلي:

إذا كانت P- Value < 0.05 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 %.

إذا كانت P- Value < 0.01 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 1 %.

عكس هذا نقبل فرضية العدم.

ومن الجدول رقم (6- 1) كذلك نجد أن: t= 8.942، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة95 %.

الجدول رقم (6-2): جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر:

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
كفاية رأس المال	25.7083	5.47757	6
بازل	.5000	.54772	6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

✓ من الجدول رقم (6- 2): بلغت قيمة الفرق بين متوسط كفاية رأس المال قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط الكفاية بعد الأخذ بها المستخرجة من الجدول أعلاه: (257083)، ذو الإشارة الموجبة.

الجدول رقم (6- 3): ملخص النموذج لمتغيرات معدلات كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر:

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.463[a]	.214	.018	5.42825	.214	1.091	1	4	.355	1.400

a. Predictors: (Constant), بازل

b. Dependent Variable: المال رأس كفاية

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

نلاحظ من الجدول رقم (6- 3)والذي يلخص متغيرات نموذج معدلات كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني أن: $0 \leq R^2 \leq 1$

- ✓ بلغ معامل التحديد $R^2=0.463$، والملاحظ على هذه القيمة أنها من المستوى المطلوب أي أقل من 50%، وبذلك نقول أن لمتغيرات النموذج تأثير قليل على بعضها.
- ✓ وان معامل التحديد المصحح بلغ 0.214، بلغت هذه القيمة اقل من قيمة معامل التحديد غير المصحح رغم قلة الترابط بين المغيرات في النموذج.

2- نتائج نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر:

بعد تحليل المعطيات في الجدول رقم 06 من الجانب الخاص بنسبة الرفع المالي تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (6-4): جدول المعاملات عند مستوى الثقة 95% لمتغيرات نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	95.0% Confidence Interval for B		Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Lower Bound	Upper Bound	Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	6.557	.347		18.903	.000	5.594	7.520					
	بازل	.747	.491	.606	1.522	.203	-.615-	2.109	.606	.606	.606	1.000	1.000

a. Dependent Variable: المال الرفع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

- ✓ من خلال الجدول رقم (6- 4) يمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$Y = 6.557 + 0.747\ x_2$$
$$(0.347) \quad (0.491)$$

حيث:

-Y: تمثل نسبة الرفع المالي

X_2: تمثل معايير لجنة بازل III تأخذ القيمة 0 أو 1.

الأرقام بداخل الأقواس تمثل الخطأ المعياري لكل معلمة

- ✓ تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الميل B_1:
- ✓ فرضية العدم: $H_{2.0}: B_1 = 0$، أي نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر لا يتأثر بمقررات بازلIII .
- ✓ الفرضية البديلة:$H_{2.1}: B_1 \neq 0$، أي نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر يتأثر بمقررات بازل III.
- ✓ تستعمل T ستيودنت لاختبار الفرضية لمعلمة الحد الثابت:

فرضية العدم: $H_{2.0}: B_1 = 0$، أي عدم وجود اثر لاتفاقية بازل على نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر.

الفرضية البديلة:$H_{2.1}: B_1 \neq 0$، أي وجود اثر لاتفاقية بازل على نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر.

نستخدم قيمة P- Value المرافقة لإحصائية T للمعلمة في الاختبار كما يلي:

إذا كانت P- Value < 0.05 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 5 %.

إذا كانت P- Value < 0.01 نرفض فرضية العدم بمستوى دلالة 1 %.

عكس هذا نقبل فرضية العدم.

ومن الجدول رقم (6-4) كذلك نجد أن: t= 18.903، وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى الثقة 95 %.

الجدول رقم (6- 5): جدول الإحصاء الوصفي لمتغيرات نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر:

Descriptive Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
الرفع المالي	6.9300	.67528	6
بازل	.5000	.54772	6

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

- ✓ من الجدول رقم (6- 5): بلغت قيمة الفرق بين متوسط نسبة الرفع المالي قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط نسبة الرفع بعد الأخذ بها و المستخرجة من الجدول أعلاه : (69300)، ذو الإشارة الموجبة.

✓**الجدول رقم (6- 6): ملخص النموذج لمتغيرات نسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر:**

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.606[a]	.367	.208	.60078	.367	2.317	1	4	.203	1.847

a. Predictors: (Constant), بازل

b. Dependent Variable: المالي الرفع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على المعلومات المالية السابقة، وبرنامج spss.

والملاحظ من الجدول أعلاه الذي يحتوي على تلخيص لنموذج المتغيرات الخاصة بنسبة الرفع المالي لبنك البركة الجزائر خلال الفترة المحددة أن: $\mathbf{0} \leq R^2 \leq 1$

✓ بلغت قيمة معامل التحديدR^2= 0.606 ، وتعتبر هذه النسبة موفقة لقربها من النسبة 100 %.

✓ أما معدل التحديد المصحح بلغت قيمته 0.367، وهذه القيمة تؤكد صحة النموذج لأنها اقل من قيمة المعامل غير المصحح.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة التطبيقية

بعد معالجة البيانات المالية الخاصة بالبنكين والتوصل إلى مختلف النتائج، سنحاول تحليلها لمعرفة الأثر المتبادل بين معايير بازل III والأداء المالي للبنكين كما يلي:

الفرع الأول: تحليل النتائج لبنك الكويت الوطني

تمثلت النتائج المتحصل عليها بعد معالجة بيانات المالية الخاصة بمؤشر الكفاية والرفع المالي لبنك الكويت الوطني كما يلي:

1- تحليل نتائج كفاية رأس المال:

✓ اخذ معامل الحد الثابت إشارة سالبة هذا يبين العلاقة العكسية بين متطلبات بازل ومعدل كفاية رأس المال حيث أن قيمة (2.107-) هي الأثر السلبي الذي تتركه المعايير على معدل كفاية رأس المال، وعند زيادة هذا الأخير بواحد درجة مئوية تقل قيمة الكفاية بما قيمته 2.107.

✓ إن P- Value (Sig) لمعلمة الميل تساوي (0.069) وهي اكبر من 0.05، وان P- Value لمعلمة الحد الثابت تساوي الصفر، هذا يعني أن نقبل فرضية العدم عند مستوى دلالة 5% ونرفض

الفرضية البديلة، ومنه يمكن القول أن الأثر الذي تتركه معايير بازل III على كفاية رأس المال في بنك الكويت الوطني هو أثر سلبي.

- ✓ بلغت قيمة الفرق بين متوسط كفاية رأس المال قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط الكفاية بعد الأخذ بها (172567). ذو الإشارة الموجبة وهذا يعني أن معدلات الكفاية قبل التطبيق اكبر من معدلات ما بعد التطبيق وذلك ما تؤكده المعطيات المالية الملخصة في الجدول رقم 06، وذلك راجع إلى زيادة مقام النسبة كما جاء ضمن متطلبات بازل III وهي الرفع من قيمة رأس المال الأساسي.
- ✓ وبلغت قيمة معامل التحديد R^2=0.777، وتفسير ذلك أن: 77.7 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية (نموذج الانحدار البسيط) وان: 22.3 % من التباينات يرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى عشوائية، وتدل هذه النسبة على أن النموذج موفق لاقترابه من النسبة 100 %. وان لمقررات بازل III اثر على كفاية رأس المال في بنك الكويت الوطني بقدر هذه النسبة وأن الأثر المتبقي ناتج عن العوامل الأخرى المهملة من النموذج.
- ✓ وتم احتساب معدل التحديد المصحح الذي يأخذ بالاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية وقيمته دائما هي اقل من قيمة معامل التحديد (غير المصحح) وبلغت قيمته 60.4 % ولهذا يمكن القول أن النموذج جيد.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن الأثر الذي تتركه معايير لجنة بازل III على معدل كفاية رأس المال لبنك الكويت الوطني هو اثر سلبي راجع ذلك إلى أنها تنص على زيادة رأس المال الأساسي، وذلك ما يجعل البنك قادر على مواجهة المخاطر المالية في آجالها وبذلك زيادة في جذب العملاء وتوثيق ثقتهم به وبذلك الحفاظ على مكانته داخل الجهاز المصرفي الكويتي ودليل ذلك المكانة التي يحتلها البنك.

2- تحليل نتائج نسبة الرفع المالي:

- ✓ اخذ معامل الحد الثابت إشارة موجبة هذا يبين العلاقة الطردية بين متطلبات بازل ونسبة الرفع المالي حيث أن قيمة (1.52) هي الأثر الذي تتركه المعايير على نسبة الرفع المالي، وعند زيادة هذا الأخير بواحد درجة مئوية تزيد نسبة الرفع المالي بما قيمته 1.52.
- ✓ إن P- Value (Sig) لمعلمة الميل تساوي (0.16) وهي اقل من 0.05، وان P- Value

لمعلمة الحد الثابت تساوي الصفر، هذا يعني أن نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5% ، ونرفض الفرضية البديلة، ومنه يمكن القول أن الأثر الذي تتركه معايير بازل III على نسبة الرفع المالي في بنك الكويت الوطني هو أثر ايجابي.

- ✓ بلغت قيمة الفرق بين متوسط نسبة الرفع المالي قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط الرفع بعد الأخذ بها (73133). ذو الإشارة الموجبة وهذا يعني أن نسبة الرفع المالي قبل التطبيق اكبر من معدلات ما بعد التطبيق وذلك ما تؤكده المعطيات المالية الملخصة في الجدول رقم 05، وذلك راجع إلى زيادة مقام النسبة كما جاء ضمن متطلبات بازل III وهي الرفع من احتياطي مواجهة المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك كمخاطر السوق والتشغيل وغيرها.
- ✓ وبلغت قيمة معامل التحديد0.896= R^2 ،وتفسير ذلك أن: 89.6 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية (نموذج الانحدار البسيط) وان: 10.4 % من التباينات يرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى عشوائية، وتدل هذه النسبة على أن النموذج موفق لاقترابه من النسبة 100 %. وان لمقررات بازل III اثر على نسبة الرفع المالي في بنك الكويت الوطني بقدر هذه النسبة وأن الأثر المتبقي ناتج عن العوامل الأخرى المهملة من النموذج.
- ✓ وتم احتساب معدل التحديد المصحح الذي يأخذ بالاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية وقيمته دائما هي اقل من قيمة معامل التحديد (غير المصحح) وبلغت قيمته 80.2 % ولهذا يمكن القول أن النموذج جيد.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن الأثر الذي تتركه معايير لجنة بازل III على معدل نسبة الرفع لبنك الكويت الوطني هو اثر ايجابي، راجع ذلك إلى الأخذ بتوصيات بازل III في الرفع من قيمة مواجهة المخاطر التي تصيب الجهاز المصرفي، وذلك ما يجعل البنك قادر على مواجهة المخاطر في آجالها المحددة وبذلك الحفاظ على سيولة داخله لتسريع نشاطه وتوسيع وتنويع الخدمات التي يقدمها لعملائه.

الفرع الثاني: تحليل النتائج لبنك البركة الجزائر

بعد تحليل النتائج المالية التي تخص بنك الكويت الوطني، يمكن إسقاطها على النتائج المتحصل عليها بعد معالجة المعطيات المالية الخاصة ببنك البركة الجزائري وذلك لمعرفة إن كان البنك يأخذ بمتطلبات بازل III من عدمه لعدم وجود نص قانوني واضح لذلك، تحصلنا على مايلي:

1- تحليل نتائج كفاية رأس المال:

- ✓ أخذ معامل الحد الثابت إشارة سالبة هذا يبين العلاقة العكسية بين متطلبات بازل ومعدل كفاية رأس المال حيث أن قيمة (4.63-) هي الأثر الذي تتركه المعايير على معدل الكفاية، وعند زيادة هذا الأخير بواحد درجة مئوية تقل قيمة معدل الكفاية بما قيمته 4.63.
- ✓ إن P- Value (Sig) لمعلمة الميل تساوي (0.01) وهي اقل من 0.05، وان P- Value لمعلمة الحد الثابت تساوي (3.55) وهي اكبر من 0.01، هذا يعني أن نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5% ، ومنه يمكن القول أن هناك اثر لمقررات لجنة بازل III على كفاية رأس المال لبنك الجزائر، يماثل ذلك ما تم التوصل إليه عند تحليل نتائج بنك الكويت الوطني، ويظهر ذلك جليا من خلال التغير الملحوظ في قيم معدل كفاية رأس المال في سنة 2015 من الجدول رقم 6، حيث انه يسجل اقل قيمة ويمكن إرجاع ذلك إلى زيادة قيمة مقام النسبة وذلك كما جاء في مقررات اللجنة.
- ✓ بلغت قيمة الفرق بين متوسط معدل كفاية رأس المال قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط الكفاية بعد الأخذ بها (257083). ذو الإشارة الموجبة وهذا يعني أن معدل الكفاية قبل التطبيق اكبر من معدلات ما بعد التطبيق، وذلك مماثل لما تحصل عليه خلال تحليل النتائج الخاصة ببنك الكويت الوطني.
- ✓ وبلغت قيمة معامل التحديد R^2=0.463: وتفسير ذلك أن: 46.3 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية (نموذج الانحدار البسيط) وان: 53.7 % من التباينات يرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى عشوائية، وتدل هذه النسبة على أن النموذج اقل توفيقا لان النموذج تفسره عوامل أخرى من غير مقررات بازل III، وذلك عكس ما ذكر في تحليل بيانات بنك الكويت الوطني ما يدل على عدم تطبيق البنك لمقررات لجنة بازل في معظم سنوات الدراسة وان سنة واحدة لا تظهر بشكل جيد في النموذج.
- ✓ وتم احتساب معدل التحديد المصحح الذي يأخذ بالاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية وقيمته دائما هي اقل من قيمة معامل التحديد (غير المصحح) وبلغت قيمته 21.4 % ولهذا يمكن القول أن النموذج ليس موفق.

ومن خلال ذلك يمكن القول: بنك البركة الجزائر باشر بتطبيق معايير بازل III في سنة 2015 أو بدأ يمهد لتطبيقها، وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها ومقارنتها بما تحصل عليه عند تحليل بيانات بنك الكويت الوطني، وبذلك فهو يبلي حسنا وانه سوف يحافظ على سيولته من خلال الرفع من رأس ماله الأساسي كما جاءت به مقررات اللجنة، وبذلك ضمان وفاء عامليه وتعزيز مكانته داخل الجهاز المصرفي الجزائري ومقدرته على التصدي للمخاطر التي يمكن أن تصيبه في المستقبل.

2- تحليل نتائج نسبة الرفع المالي:

- ✓ اخذ معامل الحد الثابت إشارة موجبة هذا يبين العلاقة الطردية بين متطلبات بازل ونسبة الرفع المالي حيث أن قيمة (0.747) هي الأثر الذي تتركه المعايير على نسبة الرفع المالي، وعند زيادة هذا الأخير بواحد درجة مئوية تزيد نسبة الرفع المالي بما قيمته 0.747.
- ✓ إن P- Value (Sig) لمعلمة الميل تساوي 0 وهي اقل من 0.05، وان P- Value لمعلمة الحد الثابت تساوي0.203 وهي اقل من 0.01، هذا يعني أن نرفض فرضية العدم عند مستوى دلالة 5% ، ومستوى دلالة 1 %، ومنه يمكن القول أن الأثر الذي تتركه معايير بازل III على نسبة الرفع المالي في بنك البركة الجزائر هو أثر ايجابي. وذلك كما تم التوصل اليه في بنك الكويت الوطني.
- ✓ بلغت قيمة الفرق بين متوسط نسبة الرفع المالي قبل الأخذ بمعايير لجنة بازل III ومتوسط الرفع بعد الأخذ بها (69300). ذو الإشارة الموجبة وهذا يعني أن نسبة الرفع المالي قبل التطبيق اكبر من معدلات ما بعد التطبيق وذلك وتظهر نسبة التغير الكبير خلال سنة 2015 وذلك من خلال معطيات الجدول رقم6.
- ✓ وبلغت قيمة معامل التحديد R^2 =0.606 ، وتفسير ذلك أن: 60.6 % من التباينات تفسرها العلاقة الخطية (نموذج الانحدار البسيط) وان: 39.4 % من التباينات يرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى عشوائية، وتدل هذه النسبة على أن النموذج موفق نوعا ما لاقترابه من النسبة 100 %. وان لمقررات بازل III اثر على نسبة الرفع المالي في بنك البركة الجزائر بقدر هذه النسبة وأن الأثر المتبقي ناتج عن العوامل الأخرى المهملة من النموذج.
- ✓ وتم احتساب معدل التحديد المصحح الذي يأخذ بالاعتبار النقصان الحاصل في درجات الحرية وقيمته دائما هي اقل من قيمة معامل التحديد (غير المصحح) وبلغت قيمته من الجدول رقم (6-6) 36.7% ولهذا يمكن القول أن النموذج جيد.

وبإسقاط نتائج الرفع المالي لبنك الكويت الوطني على نتائج الرفع المالي لبنك البركة الجزائر نجد أنها تتماثل من خلال النتائج المتحصل عليها وبذلك هناك اثر لمقررات لجنة بازل III على الرفع المالي في بنك البركة الجزائر.

ومن خلال ذلك يمكن القول أن بنك البركة الجزائر اخذ بتطبيق مقررات بازل III خلال سنة 2015، وان أثرها الايجابي يظهر بشكل واضح من خلال الايجابيات التي سجلها تقرير البيانات المالية لسنة 2015 الخاص بالبنك، وكذلك أكدنا ذلك من خلال المقابلة الشخصية مع موظفي بنك البركة الجزائر لوكالة الوادي.

خلاصة الفصل

تم التناول في هذا الفصل أهم الطرق والبيانات المالية التي تم الاعتماد عليها لإتمام هذه الدراسة حيث توصلنا إلى أن المؤشرات المالية تعتمد على مختلف المعلومات والمعطيات المالية التي تجمعها البنوك في تقاريرها المالية كما هو موضح في تقارير البنكين بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر.

- كما تم التوصل بين تحليل البيانات بمختلف البرامج والتحليلات إلى أن بنك الكويت الوطني يتأثر بشكل كبير بالمقررات التي جاءت بها مقررات لجنة بازل III ، كما في المقابل تأثر نسبة الرفع المالي بها بشكل واضح، ويظهر هذا التأثير من خلال تحليل معاملات التحديد المتحصل عليها وذلك بوجودها قريبة من 100%.
- وإن بنك البركة الجزائري بدوره متأثر بهذه المتطلبات كما ظهر من خلال هذا الفصل وإسقاط دراسة بنك الكويت على أدائه المالي للتوصل إلى نفس الملاحظات بخصوص تأثره بها وظهر ذلك من خلال تقريره السنوي لسنة 2015.

وفي آخر هذا نقول أن مؤشرات الأداء المالي في البنوك باختلاف موقعها ومكانتها في الأجهزة المصرفية أو في المنظمات المالية العالمية تتأثر بمعايير بازل III ايجابيا وسلبيا كل على حسب نوع المؤشر ومكوناته التي تساعد في الحصول عليه.

الخـاتمــة

لقد أعطت لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية أهمية لتقييم الأداء المالي للبنوك حيث أنها خصصت معايير الاتفاقية الثالثة منها التي قامت باستحداث مؤشراته بعد عجز الذي سجلته اتفاقية بازل II والذي أدى إلى ظهور أزمة 2008 والتي اعتبرت كانطلاقة لها.

تلزم مقررات اتفاقية بازل III البنوك بتحصين أدائها جيدا ضد الأزمات في المستقبل , وكما تهدف الإصلاحات المقترحة بموجبها إلى زيادة متطلبات رأس المال وتعزيز جودته للقطاع البنكي ,ونظرا لأهمية تقييم الأداء المالي للبنوك والتي تعتبر من ابرز المواضيع في الوقت الراهن،و ذلك لاحتلاله أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني ،و لتحسين أداء البنوك تم إدخال إصلاحات جديدة و الاعتماد على معايير و مؤشرات دولية حديثة لقياس أدائها , وأيضا الوضع المالي لها ,وضمان العمل وفقا للمعايير التي جاءت بها، التي تعتمد بدورها على معايير عديدة منها كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي لذلك يجب الدقة والملاءة في تقييم هذه المؤشرات.

وقد جاءت دراسة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية والمتمثلة في " **مامدى أثر تطبيق معايير بازل III على الأداء المالي للبنوك؟**" ولتوضيح هذا الأثر على مؤشرات الأداء المالي بشكل دقيق تم دراسة مؤشرات البنكين بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر.

وبعد إسقاط ذلك على الجانب التطبيقي من هذه الدراسة والذي اعتمد على المعطيات المالية الخاصة ببنك الكويت الوطني والمتوفرة في تقاريره المالية المنشورة من خلال موقعه الالكتروني والتي يصرح البنك من خلالها انه يطبق في معايير بازل III ، وتوصلنا خلال ذلك إلى أن الاتفاقية:

- تخلف أثرا سلبيا على كفاية رأس المال حيث أن البنك سجل تناقص به في السنوات التي شرع في تطبيقها وذلك راجع إلى الزيادة في مقام النسبة وهو ما جاء في متطلبات اللجنة، أما الأثر الذي تخلفه على نسبة الرفع المالي هو اثر ايجابي حيث أنها سجلت ارتفاع في نسبتها وذلك ما تم تسجيله في نتائجها خلال سنوات تطبيقها.
- وبعد الربط بين النتائج المتحصل عليها عند معالجة البيانات المالية لبنك الكويت الوطني لوحظ أن هناك تشابه في الأثر الذي تخلفه معايير لجنة بازل III علي مؤشرات الأداء المتمثلة في كفاية رأس ونسبة الرفع المالي مع النتائج المتحصل عليها خلال معالجة البيانات المالية لبنك البركة الجزائر.
- يمكن القول أن بنك البركة الجزائر شرع بتطبيق معايير اللجنة ليتماشى مع التغيرات المالية العالمية واثبات حضوره ضمن المنظمات المالية العالمية خاصة انه ينتمي إلى بنك ذو مكانة رفيعة في هذه

المنظمات. وبذلك ضمان سيرورته ومكانته داخل الجهاز المصرفي الجزائري وبذلك تحقيق أهدافه وجذب أكثر قدر من المستثمرين والعملاء.

اختبار الفرضيات :

وفيما يلي نقوم بإثبات أو نفي صحة الفرضيات التي تضمنتها الدراسة :

1- تعتبر لجنة بازل لإدارة المخاطر المصرفية اجتماعات لمحافظي البنوك المركزية حول العالم للنظر في مختلف الأزمات المالية التي تواجه الأجهزة المصرفية حول العالم.و تمثلت الاتفاقية الثالثة منها أخر اجتماع قام به المحافظين بعد الأزمة المالية 2008, وجاءت بعدة تعديلات مست التقييم المالي للبنوك و أهم مؤشراته, وقد تبينا من خلال دراستنا أن هذه الفرضية صحيحة وتكون دقيقة تماما بالقول:أن تعديلات التي جاءت بها بازل III على مستويات مختلفة منها رأس المال وسيولة رفع المالي وتغطية مخاطر وإدارة المخاطر والإفصاح توجد تحديات كثيرة لتنفيذها .

2- تقييم الأداء المالي: هو العملية التي يستخدم فيها البنك مختلف البيانات المالية لتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف ومعالجتها واستغلال الخصوم والأصول, وذلك من خلال تطبيق عدة مؤشرات ومعايير خاصة بمختلف الجوانب المالية التي تمثلت في معدل كفاية راس المال ونسبة الرفع المالي من خلال التقارير المالية الخاصة ببنك الكويت الوطني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

3- يكمن الأثر الذي تتركه مقررات بازلIII على مؤشرات الأداء المالي (الكفاية و الرفع المالي) في:

- إثبات صحة الفرضية البديلة H_1، ونفي فرضية العدم H_0, ويعني ذلك وجود أثر لمعايير بازل III على كفاية رأس المال, وذلك في البنكين بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر، والذي تمثل في الأثر السلبي، وذلك لان المقررات جاءت برفع قيمة مقام النسبة أي الزيادة في رأس المال الأساسي.
- وكذلك إثبات صحة الفرضية البديلة H_1، ونفي فرضية العدم H_0, ويعني ذلك وجود أثر لمعايير أثر بازلIII على نسبة الرفع المالي, وذلك في البنكين بنك الكويت الوطني وبنك البركة الجزائر، والذي تمثل في الأثر الإيجابي، وكما ذكرنا سابقا أن بازلIII جاءت برفع قيمة رأس المال الأساسي.

نتائج الدراسة:

من خلال المراحل المختلفة للبحث توصلنا إلى نتائج واستنتاجات تخص كلا الفصلين، تمثلت نتائج الجانب النظري فيما يلي:

- أن اتفاقية بازل هي عبارة عن اجتماعات دورية لمحافظي البنوك العالمية والتي تدرس وترى في شان المخاطر التي قد تصيب البنوك حول العالم لتجنب الوقوع في الأزمات أو الاضطرار إلى إيجاد حل بعد وقوعها، وكذلك كان لهذه اللجنة ثلاث اتفاقيات بمعايير مختلفة كل حسب الظروف السائدة أثناء انعقادها، ومن أهم التحديثات التي جاءت عن هذه اللجنة أنها أصبحت تهتم على الجانب التنظيمي والتكويني للبنك وطريقة عمله بعد أن كانت تهتم بالجانب المالي فقط وذلك لضمان بقاء البنوك وتحقيق أهدافها المختلفة.
- كذلك وجدنا أن تقييم الأداء المالي في البنوك هو عبارة عن مختلف العمليات المالية التي تقوم بها البنوك بالاعتماد على البيانات المالية المختلفة لبناء صورة واضحة عن وضعيته المالية في فترة محددة وبالاعتماد على مؤشرات محددة ومعينة، وتواكب هذه المؤشرات التطورات الحاصلة على تركيبتها كل حسب الهيئات المالية العالمية المسؤولة عن ذلك، كما توصلنا إلى أن آخر اجتماع قامت به لجنة بازل قد اهتم بشكل كبير وواضح وادخل تعديلات جوهرية في مكونات المؤشرات المالية التي تعد الأهم في تقييم أدائه المالي كمعدل رأس المال ونسبة الرفع المالي، يحصل كل هذا التغيير حرصا على بقاء البنوك على سيولة كافية لتغطية العجز الذي قد يصيب ميزانياتها ومن ثم الحفاظ على مكانتها داخل الأجهزة المصرفية الخاصة بها.

أما من خلال الجانب التطبيقي وبعد إسقاط التعديلات التي جاءت بها مقررات لجنة بازل III على المعطيات المتوفرة في بنك الكويت الوطني وجدنا أن مؤشرات الأداء المالي له قد تأثرت كل حسب التعديلات الخاصة به فوجدنا أن:

- معدل كفاية رأس المال قد نقصت قيمته مقارنة بالسنوات التي تسبق تطبيق مقررات اللجنة وذلك راجع إلى أن اللجنة جاء ضمن معاييرها الرفع من قيمة رأس المال الأساسي وذلك لحفاظ البنوك على سيولة كافية واحتياط كافي لمواجهة المخاطر.
- أما فيما يخص نسبة الرفع المالي فهي تأثرت بالإيجاب ووضح ذلك من خلال الارتفاع الذي سُجل بعد تطبيق معايير بازل III وذلك لأنها في هذه الحالة رفعت من بسط النسبة وهو رأس المال الأساسي، وذلك ما يؤدي إلى ثقة المتعاملين والمستثمرين تجاه الوضعية المالية لبنك الكويت الوطني.

وذلك ما يبرهن المكانة التي يحتلها البنك داخل الجهاز المصرفي الكويتي، والمحافظة على مكانته في السوق المالي وكذلك عالميا وسجل هذا التطور في مختلف فروعه حول العالم.

- عند إسقاط الدراسة المتعلقة ببنك الكويت الوطني على المعطيات المالية الخاصة ببنك البركة الجزائر، توصلنا إلى أن البنك يتماثل في نتائجه مع بنك الكويت الوطني مع اختلاف في القيم ومدى التأثير، لنجد أن البنك قد سجل نفس التغيير خلال سنة 2015، حيث أن معدل كفاية رأس المال تأثر بالسلب وسجل قيم اقل من المعتادة سابقا.

ويمكن القول أن ذلك راجع إلى بداية تطبيق معايير بازل III، وكذلك تم التوصل إلى أن نسبة الرفع المالي في ذات السنة سجلت تغييرا على غير المعتاد بعد أن كادت تكون ثابتة ومنه ما يؤكد أن البنك اخذ في تطبيق معايير بازل III.

التوصيات:

1. نشر الوعي الثقافي لموظفي البنك و إقامة دورات تكوينية لهم لتعرف على أهمية إدارة المخاطر المصرفية في البنك وكيفية استخدام تقنياتها.
2. على البنوك الجزائرية الاحتفاظ بنسبة سيولة مناسبة و كافية لمواجهة سحوبات العملاء المفاجأة.
3. استخدام طرق لتقدير مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية,وذلك بهدف إدراجها في حساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك.
4. على البنوك الجزائرية توفير النظم والوسائل الكافية لتقدير وقياس مختلف المخاطر التي يواجهها البنك.
5. على البنوك الجزائرية أن تطبق الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر في ما يخص تطبيق مقررات بازلIII لكي تدخل حيز التطبيق.
6. تقوية دور السلطات الإشرافية وتعزيز وتطوير أساليب الرقابة المصرفية بما يتماشى والمعايير الدولية.

آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وجدنا جوانب هامة جديرة بالدارسة والبحث حول موضوع أثر تطبيق معايير لجنة بازل III على تقييم الأداء المالي للبنوك لتكون إشكاليات بحوث ودراسات مستقبلية , وهي:

1. ما مدى تطور كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية وفق مقررات بازل.
2. تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي.
3. اثر مقررات بازل II وIII على إدارة المخاطر المصرفية.

قـائـمـة المـراجـع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1- عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي ومقررات لجنة بازل III** ، الطبعة الأولى،2013، الدار الجامعية الإسكندرية.

2- غانم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية**، دار أسامة للنشر ، الأردن، 2014.

3- مجيد الكرخي، **تقويم الأداء باستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2007.

ب. الرسائل والمذكرات:

1- نجار حياة، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل** – دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

2- أمارة محمد يحي عاصي، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية** – دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار-، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال، جامعة حلب، 2010.

3- صالح بلاسكة، **قابلية تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة تقييم الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية** – دراسة حالة بعض المؤسسات-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة إستراتيجية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.

4- عادل جواد الرفاتي، **مدى قدرة المنظمات الأهلية الصحية بقطاع غزة على تطبيق بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقويم الأداء التمويلي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، 2012/2011.

5- محمد عدنان الطعمة، **استخدام المؤشرات المالية في تقويم أداء المصرف التجاري السوري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الإجازة في إدارة الأعمال، قسم الإدارة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجزيرة، دمشق، 2014/2013.

6- مريم شكري محمود نديم، **تقييم الأداء المالي باستخدام بطاقة الأداء المتوازن** (دراسة اختيارية في شركة الطيران الملكية الأردنية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013/2012.

7- موسى فضل المولى مالك، **دور التحليل المالي في تقويم أداء المنشآت** – دراسة تحليلية ميدانية-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة، جامعة النيلين، الخرطوم.

8- منير معمري، **دور نظم الرقابة في تحسين أداء البنوك الإسلامية**، دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013/2012.

9- بن مراد زينب، **مساهمة مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة EVA في تقييم الأداء المالي لمؤسسات القطاع الخاص بالجزائر** – دراسة حالة مؤسسة NCA ROUIBA خلال الفترة 2010 – 2013-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013.

10- بوزيان كاملة، **تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية** – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR وكالة بسكرة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/ 2015.

11- تميسة سهام، **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels** – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري 2008 – 2012-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/ 2014.

12- حفيظ حسينة، **تحسين فعالية النظام البنكي الجزائري في ظل مقررات لجنة بازل** – دراسة حالة بنك الخليج الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/ 2014.

13- خامقاني ياسمينة، **قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية** – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007- 2012)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

14- رتيبة بركبية، **تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية** – دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007- 2012-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية تخصص مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014/2013.

15- رقية غزال، **أثر السياسات الاقتصادية على تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة الوادي-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة حمّة لخضر الوادي، 2014/ 2015.

16- سناء مسعودي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** – دراسة حالة وكالتي BNA و CPA بالوادي للفترة 2009، 2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2015/2014.

17- غانية هيفاء، **إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل II و III** – دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية وكالات الوادي (BNA- BDL - BEA)- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص بنوك، جامعة الشهيد حمّة لخضر، الوادي، 2015/2014.

18- كحيل سليم، **دور الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي** – دراسة حالة المؤسسة المينائية سكيكدة-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/ 2015.

ت. المجلات:

19- بركات سارة، **دور الإجراءات الاحترازية في مواجهة مخاطر سوء الحوكمة مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، سنة 2015، جامعة محمد خيضر بسكرة.

20- بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **دور معايير بازل في إدارة المخاطر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 31، سنة 2015، جامعة الجزائر 3.

21- بولحية الطيب، بوجمعة عمر، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية** – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة (2009- 2013)، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد 14، السداسي الأول 2016، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

22- التجاني الهام، شعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية** – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري للفترة 2005 – 2011، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2005، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة.

23- زبير عياش، **اتفاقية بازل III كاستجابة لمتطلبات النظام البنكي العالمي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 31/30، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

24- سليمان ناصر، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 06، 2006، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

25- علاء عبد الحسين صالح، عدي صفاء الدين فاضل، **تقييم أداء الشركات العراقية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية** – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2008- 2010-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، السنة 08، العدد 25، جامعة البصرة العراق.

26- لطيف زيود، ماهر الأمين، **تقويم أداء المصارف باستخدام أدوات التحليل المالي** – دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 04، 2005، سوريا.

27– مجلة اضاءات، **نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية**، السلسلة 05، العدد 05، ديسمبر 2012، الكويت.

28– محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية** – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994 – 2000–، مجلة الباحث، العدد 03، سنة 2004، جامعة ورقلة.

29– نجار حياة، **اتفاقية بازل III وآثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، سنة 2013، جامعة جيجل.

30– يوسف بوخلخال، **اثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية** – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–، مجلة الباحث، العدد 10، سنة 2012، جامعة الاغواط.

ث. الجرائد:

31– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، لسنة 48، الصادرة في 4 ذو القعدة 1432هـ، الموافق لـ 02 أكتوبر 2011م.

32– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، لسنة 49، الصادرة في 11 شوال 1433هـ، الموافق لـ 29 غشت 2012م.

ج. الملتقيات والأعمال الدراسية:

33– أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة** – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري 1997- 2000–، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية – واقع وتحديات–، جامعة الاغواط.

34– سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية الجزائرية** – تشخيص الواقع ومقترحات للتكوين–، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية تحت عنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، يومي 08- 09 ديسمبر 2013، الجزائر العاصمة.

35– مفتاح صالح، **رحال فاطمة، تأثيرات مقررات لجنة بازل 03 على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، أيام 09 – 10 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

ح. النصوص القانونية:

36– أنظمة عام 2008 لبنك الجزائر.

خ. التقارير:

37– التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك الكويت الوطني لسنة 2010.

38– التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك الكويت الوطني لسنة 2012.

39– التقرير السنوي للبيانات المالية لبنك الكويت الوطني،لسنة 2014.

40– التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك الكويت الوطني لسنة 2015.

41– التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك البركة الجزائر لسنة 2011.

42– التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك البركة الجزائر لسنة 2013.

43– التقرير السنوي والبيانات المالية لبنك البركة الجزائر لسنة 2015.

د. الوثائق ومواقع الانترنت:

44– دريس رشيد، بحري سفيان، مقررات لجنة بازل والنظم الاحترازية في الجزائر، مقال منشور في الموقع www.neevia.com. تاريخ الاطلاع 2017/02/20.

45- http://www.bank-of-algeria.dz

46- http://www.kuwait.nbk.com

47- http://www.albaraka-bank.com

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

1- Théses et Mémoires:

- Chiristian M & Mc Namara Andal, **Swiss finish to Basel**.

2- Articles:

- Suvita Jha and Xiaofeng Hui, **A Comparison of fincial performanc of commecial banks: Acas study of Nepal.**
- Medhat Tarawneh, **A Comparison of Financial Performance in the Banking Sector: Some Evidence from Omani Commercial Banks.**
- Mohy Edin Sanji, **Analyzing financial Performance of Commercial Banks in india: Application of camels model**.
- Vincent Okoth Ongore & Gemenchu Berhanu Kusa, **Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya**.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: التقرير السنوي لسنتي 2010 و 2011 لبنك الكويت الوطني

إدارة المخاطر يتبع

٣- نسب كفاية رأس المال

في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغ إجمالي معدل كفاية رأسمال المجموعة ١٨,٢٩٪ وقد بلغ معدل الشريحة (١) ١٨,٢٩٪ (٢٠١٠: بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال ١٨,٣٥٪ وبلغ معدل الشريحة (١) ١٨,٢٣٪) مقابل متطلبات الجهات الإشرافية بنسبة ١٢٪. تتأكد المجموعة من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال بتطبيق حدود داخلية أعلى تدعمها منهجية خاصة بتخطيط رأس المال.

أما البنوك التابعة للمجموعة فإنها تخضع مباشرة لرقابة الجهات التشريعية المحلية التابعة لها حيث تقوم هذه الجهات التشريعية بتحديد ومراقبة متطلبات كفاية رأس المال. إضافة إلى ذلك، يقوم بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة

كان معدل الشريحة ١ وإجمالي معدل رأس مال البنوك التابعة كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١١		٣١ ديسمبر ٢٠١٠	
البنوك التابعة	معدل الشريحة ١	إجمالي معدل رأس المال	معدل الشريحة ١	إجمالي معدل رأس المال
بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)	٣٠,٧٨٪	٣١,٥٨٪	٣٠,٥٨٪	٣١,٧٣٪
بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)	٢٥,٦٨٪	٢٧,٤٤٪	١٧,٧١٪	١٨,٧٦٪
بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس.إيه. (سويسرا)	٧٨,٢٢٪	٧٩,٧٤٪	٥٨,٤٨٪	٦٠,١٣٪
بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)	١٣٢,٤٩٪	١٣٣,٩٥٪	٧٧,٧٧٪	٧٨,٧٢٪
البنك الوطني المصري ش.م.م. (مصر)	١٦,٣٩٪	١٧,١٣٪	١٨,٤٥٪	١٩,٣٦٪

وباستثناء القيود على التحويل استنادا إلى الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية الإشرافية، لا يوجد شروط على تحويل الأموال أو رأس المال القانوني بين شركات المجموعة.

الملحق رقم 02: التقرير السنوي لسنتي 2012 و 2013 لبنك الكويت الوطني

٣- نسب كفاية رأس المال

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣، بلغ إجمالي معدل كفاية رأسمال المجموعة ١٧,٣١٪ وقد بلغ معدل الشريحة ١ ١٦,٨١٪ (٢٠١٢ معاد إدراجها: بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال ١٨,٢٩٪ وبلغ معدل الشريحة ١ ١٧,٠٦٨٪) مقابل متطلبات الجهات الإشرافية بنسبة ١٢٪ و٦٪ على التوالي. تتأكد المجموعة من الالتزام بمتطلبات بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال بتطبيق حدود داخلية أعلى تدعمها منهجية خاصة بتخطيط رأس المال.

إدارة المخاطر يتبع

٣- نسب كفاية رأس المال (تتمة)

أما البنوك التابعة للمجموعة فإنها تخضع مباشرة لرقابة الجهات التشريعية المحلية التابعة لها حيث تقوم هذه الجهات التشريعية بتحديد ومراقبة متطلبات كفاية رأس المال. إضافة إلى ذلك، يقوم بنك الكويت المركزي بمراقبة كفاية رأس المال على مستوى المجموعة

كان معدل الشريحة ١ وإجمالي معدل رأس مال البنوك التابعة كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠١٣		٣١ ديسمبر ٢٠١٢	
البنوك التابعة	معدل الشريحة ١	إجمالي معدل رأس المال	معدل الشريحة ١	إجمالي معدل رأس المال
بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)	٢٣,٢٢٪	٢٤,٧١٪	٢٥,١٩٪	٢٦,٧٩٪
بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)	٣٣,٠٥٪	٣٤,١٩٪	٢٩,٢٦٪	٣٠,٦٤٪
بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس.إيه. (سويسرا)	٨١,٥٦٪	٨٤,٣٩٪	٦٥,٣١٪	٦٧,٤٦٪
بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)	٢١١,٨٥٪	٢١٢,٧٧٪	١٧٢,٨٠٪	١٧٤,٥٠٪
البنك الوطني المصري ش.م.م. (مصر)	٢٠,٤٨٪	٢١,٤٧٪	١٨,٢٨٪	١٩,١٧٪
بنك بوبيان ش.م.ك.ع. (الكويت)	١٧,٤٩٪	١٧,٤٩٪	٢٣,٨٥٪	٢٤,٣٩٪

وباستثناء القيود على التحويل استنادا إلى الحد الأدنى من المتطلبات الرأسمالية الإشرافية، لا يوجد شروط على تحويل الأموال أو رأس المال القانوني بين شركات المجموعة.

الملحق رقم 03: التقرير السنوي لسنتي 2014 و2015 لبنك الكويت الوطني

٣. معدلات كفاية رأس المال (تتمة)

◆ تتضمن المصدات الرأسمالية التحوطية بنسبة ٢,٥٪ والذي يتم الوفاء به من خلال حقوق المساهمين من الشريحة ١.

لم تكن مصدات البنوك ذات التأثير النظامي والمصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية مطلوبة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ضمن متطلبات الحد الأدنى من رأس المال (ولا في ٢٠١٤).

فيما يلي نسب كفاية رأس المال للمجموعة على مستوى مجمع:

جدول (٣)	حقوق المساهمين الشريحة ١	رأس المال الأساسي الشريحة ١	الإجمالي
المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٣,٢٤٪	١٤,٧٣٪	١٦,٨٣٪
المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤	١٢,٢٤٪	١٣,٢١٪	١٤,٥٢٪

كانت نسب رأس المال للشركات التابعة التي تضطلع بالخدمات المصرفية بناء على أحدث بيانات مقدمة (مقدمة أو معتمدة حسبما هو مطبق طبقا لجهات الاختصاص والنظم المعنية) كما يلي:

جدول (١)	حقوق المساهمين الشريحة ١	رأس المال الأساسي الشريحة ١	الإجمالي
بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)	١٧,٦٪	١٧,٦٪	١٨,٠٪
بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)	٣٤,٠٪	٣٤,٠٪	٣٤,٠٪
بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس. إيه. (سويسرا)	٣٠,٣٪	٣٥,٧٪	٣٥,٧٪
بنك بوبيان ش.م.ك.ع. (الكويت)	١٥,٩٪	١٥,٩٪	١٧,٠٪
			الإجمالي
بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)			٣١٨,٢٪
بنك الكويت الوطني (مصر)			١٨,٦٪

	حقوق المساهمين الشريحة ١	٣١ ديسمبر ٢٠١٤ رأس المال الأساسي الشريحة ١	الإجمالي
بنك الكويت الوطني انترناشيونال بي ال سي (المملكة المتحدة)	١٩,٢٤٪	١٩,٢٤٪	١٩,٢٤٪
بنك الكويت الوطني لبنان ش.م.ل. (لبنان)	٣٢,٩٣٪	٣٢,٩٣٪	٣٣,٩٣٪
بنك الكويت الوطني بنك بريفي سويسرا إس. إيه. (سويسرا)	٢٢,٤٧٪	٤١,١٨٪	٤١,١٨٪
بنك بوبيان ش.م.ك.ع. (الكويت)	١٦,٨٨٪	١٦,٩٤٪	١٨,٠٥٪
			الاجمالي
بنك الائتمان العراقي إس. إيه. (العراق)			٢٨٦,٢٠٪
بنك الكويت الوطني (مصر)			١٨,٠٢٪

ج. معيار الرفع المالي

١. معيار الرفع المالي

أصدر بنك الكويت المركزي في أكتوبر ٢٠١٤ التعليمات حول "معيار الرفع المالي" والتي تم تقديمها من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية كجزء من مجموعة الإصلاحات الرقابية. وهذا القياس الذي لا يعتمد على المخاطر والذي يتميز بالشفافية يؤيد معدل كفاية رأس المال لكي يعمثلا تدبيرا مساعدا في الحد من التراكم الزائد للانكشافات ضمن وخارج الميزانية العمومية.

ومعيار الرفع المالي هو أحد المتطلبات المنفصلة والإضافية المتدرجة ضمن متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. ويعرف بأنه مقياس "رأس المال" مقسومًا على مقياس "الانكشاف للمخاطر". ويتكون مقياس رأس المال (CET1) من رأس المال. أما مقياس الانكشاف فهو مجموع الانكشافات للموجودات ضمن الميزانية العمومية والمشتقات ومعاملات تمويل الأوراق المالية والانكشافات خارج الميزانية العمومية.

تلتزم المجموعة بالمتطلبات المنصوص عليها من قبل بنك الكويت المركزي بشأن معيار الرفع المالي المقرر بنسبة ٣٪ كحد أدنى.

فيما يلي معيار الرفع المالي لدى المجموعة على مستوى مجمع:

جدول (٣٥)	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
رأس المال الأساسي (الشريحة ١) (ألف دينار كويتي)	٢,١٨٦,٩٥٠	١,٧٩١,٨٠١
إجمالي الانكشافات (ألف دينار كويتي)	٢٥,٦٣٦,٠٦٣	٢٣,٠٦٤,٨٣٤
معيار الرفع المالي	٨,٥٪	٧,٨٪

٢. الانكشافات لمخاطر معيار الرفع المالي

يوضح الجدول التالي تفاصيل عن إجمالي الانكشافات لمخاطر معيار الرفع المالي:

جدول (٣٦) إجمالي الانكشافات	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ ديسمبر ٢٠١٤
الانكشافات ضمن الميزانية العمومية	٢٣,٨٩٣,٢٨٥	٢١,٠٠٥,٤١٦
الانكشافات للمشتقات	٧٥,١٥١	٩٣,٦٩٣
بنود خارج الميزانية العمومية	٢,٦٦٧,٦٢٧	١,٩٦٦,٧٢٥
إجمالي الانكشافات	٢٥,٦٣٦,٠٦٣	٢٣,٠٦٤,٨٣٤

يقدم الجدول (٣٣) في قسم الملاحق تفاصيل عن معيار الرفع المالي بالصيغة المقررة للإفصاحات العامة طبقا لإطار عمل بازل ٣.

الملحق رقم 04: التقرير السنوي لسنتي 2010 و 2011 لبنك البركة الجزائر

Agrégats	2011	2010	Écart en valeur	Écart en %
Total bilan	132 984	120 509	12 475	10%
Fonds propres	20 550	18 843	1 707	9 %
Dépôts	103 285	89 983	13 302	15%
Financements	58 584	55 689	2 895	5%
PNB	7 804	7 241	563	8%
Engagements hors bilan	49 468	42 798	6 670	16%
Résultat Brut	5 141	4 499	642	14%
Net Résultat	3 778	3 243	535	17%

الملحق رقم 05: التقرير السنوي لسنة 2012 لبنك البركة الجزائر

خارج الميزانية

رقم الحساب	البند	المذكرة	السنوات المالية	
			2012	2011
أ	التزامات ممنوحة		52.067.846.162,17	49.468.622.963,84
1	التزامات تمويل لفائدة المؤسسات المالية		0.00	0.00
2	التزامات تمويل لفائدة الزبائن	3.1	47.610.438.978,62	46.006.311.582,37
3	التزامات ضمانات لأمر مؤسسات مالية	3.2	444.521.482,75	400.272.476,44
4	التزامات ضمانات لأمر الزبائن	3.3	4.012.885.700,80	3.062.038.905,03
5	التزامات أخرى ممنوحة		0.00	0.00
ب	التزامات مستلمة		444.521.482,75	400.272.476,44
6	التزامات تمويل مستلمة من المؤسسات المالية		0.00	0.00
7	التزامات و ضمانات مستلمة من مؤسسات مالية	3.2	444.521.482,75	400.272.476,44
8	التزامات أخرى مستلمة		0.00	0.00

الملحق رقم 05: التقرير السنوي لسنة 2013 لبنك البركة الجزائر

بالمليون دج

البنود	2014	2013	الفارق بالقيمة	الفارق ب %
مجموع الميزانية	162 772	157 073	5 699	3,6
حقوق الملكية	23 810	22 965	845	3,7
الودائع	131 175	125 435	5 740	4,6
التمويلات	80 627	63 354	17 273	27,3
خارج الميزانية	40 449	51 662	-11 213	-27,72
الإيراد المصرفي الصافي	7 473	7 760	-287	-3,7
الناتج الصافي	4 306	4 092	214	5,2

الملحق رقم 06: التقرير السنوي لسنتي 2014 و 2015 لبنك البركة الجزائر

الأرقام الهامة 2015

بالمليون دج

البنود	2014	2015	الفارق بالقيمة	الفارق ب %
مجموع الميزانية	162 772	193 573	30 801	18,92
حقوق الملكية	23 813	23 463	-350	-1,47
الودائع	125 768	154 562	28 794	22,89
التمويلات	80 888	96 453	15 565	19,24
خارج الميزانية	64 072	61 083	-2 989	-4,66
الإيراد المصرفي الصافي	7 473	7 818	345	4,62
الناتج الصافي	4 307	4 108	-199	-4.62